



PROVISIONAL

A/32/IV.11
23 September 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)

ثم : السيد نيلسن (الدانمرك)

(نائب الرئيس)

خطاب سعادة توبولا اي في ، رئيس وزراء ساموا

مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد بيكوك (استراليا)

السيد فورلاني (ايطاليا)

السيد فان ديرستويل (هولندا)

السيد دي مديروس فيريرا (البرتغال)

السيد نوغويس (باراغواي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية

لللكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع

نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72061/h

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠

خطاب سعادة توبولا ايفي ، رئيس وزراء ساموا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة بعد ظهر اليوم الى خطاب من السيد رئيس وزراء ساموا .

أصطحب السيد توبولا ايفي ، رئيس وزراء ساموا الى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني كثيرا أن أرحب بسعادة السيد توبولا ايفي ، وأدعوه للقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد توبولا ايفي (ساموا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا ، يا سيادة الرئيس أن أقدم لكم أحر تهانتي وتمنيات ساموا بالنيابة عن وفد بلادي وباسمي شخصيا ، على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وسوف تضيفون على هذه الجمعية الحكمة والخبرة التي اكتسبتها يوغوسلافيا عبر السنوات في ميادين العلاقات الدولية والدبلوماسية . ان يوغوسلافيا كانت لوقت طويل رائدة في البحث عن السلام العالمي وفي تطوير حركة عدم الانحياز التي تستطيع مجموعة الدول النامية عن طريقها أن تسمع صوتها بقوة من أجل السلام ، ومن أجل تحسين أحوال غالبية الشعوب في العالم . ان ساموا تهنئكم مرتين على الشرف الذي أسبغته هذه المنظمة عليكم ومن خلالكم على يوغوسلافيا .

ان لساموا علاقات وثيقة مع يوغوسلافيا ، وقد تشرفنا مؤخرا بزيارة نائب رئيس مجلس النواب في يوغوسلافيا . وان قادة ساموا كذلك سوف يقومون بزيارة يوغوسلافيا في العام القادم . ان بلدينا كلاهما يتفاوضان الآن حول مسائل التعاون الاقتصادي . وان ساموا ترحب برؤاستكم لهذه الدورة للجمعية العامة .

انني أعبر أيضا عن امتنان بلادي للأمين العام سعادة السيد كورت فالدهايم ، لقيادته الرشيدة لجهاز الأمم المتحدة ولمساعدته الشخصية لنا أثناء السنة الأولى من عضوية ساموا في هذه المنظمة . وانني أقدر ذلك كثيرا ، ونحن ممتنون للغاية لمعاونته ، ولمعاونة مختلف أعضاء الأمانة

العامّة للأمم المتحدّة الذين ساعدونا خلال هذا العام ، وساعدونا في انشاء بعثتنا الدائمة في نيويورك .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أعبر لحكومة وشعب فييت نام عن تهاني ساموا على حصول فييت نام على عضوية الأمم المتحدّة . وبالمثل ، فنحن نهنيء أيضا دولة جيبوتي الجديدة لحصولها على الاستقلال وعضويتها في الأمم المتحدّة .

لقد كانت ساموا أول دولة في بولينيزيا تحصل على الاستقلال ، وأول دولة بولينيزية تصبح عضوا في الأمم المتحدّة . وتمتد بولينيزيا من جزر هاواي في الشمال الى نيوزيلندا في الجنوب ، ومن ساموا وتونفو في الغرب الى بولينيزيا الفرنسية وجزيرة ايوستر في الشرق . ان البولينيزيين هم جماعة من السكان المتجانسين تربطهم روابط ثقافية ولغوية وثيقة . وان كلمة " العب " في اللغة الماورية هي " أروها " ، وفي اللغة الساموية هي " ألوا " ، وفي اللغة الهاوايية هي " ألوها " .

والقضايا الرئيسية التي تواجه العالم اليوم هي بحث الانسان عن علاقات منسجمة مع رفاقه من البشرية ، ومع البيئة التي يعيش فيها . والبولينيزيون بالضرورة اكتسبوا علاقة مع البيئة لاكثر من الف سنة مضت ، واشكال القمر الاربعة هي التي نستمد منها المعلومات عن مواعيد المد والجزر ومواسم السمك . وتتفتح الازهار وهي الاخرى لها رسائل ايضا نفهمها . والبولينيزيون هم بحارة وملاحون بالطبيعة وانجسوا بحارة ابهروا على هدى النجوم في رحلات طويلة تبعد آلاف من الاميال وهم منسجمون مع الطبيعة ، ومع البيئة .

ونحن الان نبحث عن الانسجام بين الانسان وبين البيئة ، ونحن نبحث عن التوازن بين الانسان والطبيعة . ولن يكون من الواقعي ان نعود الى العصور الاولى . هنالك ضغوط جديدة على العالم تجعل العودة الى الخلف مستحيلة فقد ازداد عدد سكان العالم ، وهنالك ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية ، وهنالك مطالب جديدة من اجل نوعية اعلى للحياة . هذه الضغوط ، وهذه المطالب لا يمكن تجاهلها . ويجب ان نبحث عن توازن ايكولوجي مع البيئة ، فبالمعنى الايجابي هو ما يهدف قانون البحر الى تحقيقه ، وبالمعنى السلبي هو ما تهدف اليه تجارب الاسلحة النووية .

ونحن في حاجة الى تناول هذه المشكلات من وجهة النظر السلمية ، ولكن ما هي وجهة النظر السلمية ؟

ان اللفظة الانكليزية فيها نظرتين " نظرة الطائر " ، و " نظرة الدودة " والبولينيزيون لديهم ثلاث نظرات ؛ نظرة رجل على قمة جبل ، ونظرة رجل على قمة شجرة ، ونظرة رجل في قارب صغير . فمن ذا الذي يقول ان الرجل ينظر النظرة السلمية ؟ ان الرجل على قمة الجبل بالطبع لديه افضل نظرة ، ويستطيع ان يرى الصورة في مجملها . ولكن الرجل في القارب الصغير في موقف افضل يجعله يرى تجمعات الاسماك .

وكل منهما لديه دور يلعبه . والفن يكمن في السماح لكل منهما بالاسهام في تجميع الموارد المتكاملة . فالرجل في قمة الجبل يسهم بدلوه ، والرجل على قمة الشجرة يدلي بدلوه ، وكذلك الرجل في القارب الصغير يدلي بدلوه ، ولا يستطيع أى منهم ان يتجاهل الاخر ، وبالمثل فكل بلد مهما كان حجمه كبيرا أو صغيرا يجب أن يكون قادرا على الاسهام لمنفعة الجميع ،

ولهذا فان ساموا تشعر كأمة صغيرة مثل الرجل في القارب الصغير يمكن ان تسهم اسهاما ضروريا في الامم المتحدة . والامم المتحدة تحتاج الى وجهات النظر الثلاث او بالاحرى اكبر عدد ممكن من وجهات النظر المتوفرة لها .

وشمة عامل هام في صياغة مفاهيم ساموا من واقع تجربتها مع الاستعمار ، والذي كلف شعبنا شئنا غاليا . وتقسيم ساموا تم في اواخر القرن التاسع عشر عن طريق قانون صدر في اوروبا . ونحن حتى الان مازلنا منفصلين عن رفاقنا السماويين وقد عانينا من طبيعة الاستعمار ، وقد كافحنا دوما ضد اسيدنا الاستعماريين ، وفقدت الارواح ونفي السماويون لانهم كانوا يدافعون عن مبادئ كرامة الانسان . وانتشر كفاحنا وامتد لأكثر من مائة سنة وتضامنا مع حركات التحرير العظيمة في آسيا وافريقيا ، وكانت ساموا جزءا لا يتجزأ من الكفاح من اجل الاستقلال ونحن نعلم كل ما يعنيه الكفاح .

وحصلت ساموا على الاستقلال في عام ١٩٦٢ . وترحب ساموا بحقيقة انه يوجد في منطقتنا ثلاث دول . جزر سولومون ، وجزر جيلبرت ، وجزر توفالو ، وسوف تحقق استقلالها في المستقبل القريب . ولكن المشكلات مازالت باقية وعوامل الاستعمار مازالت باقية في منطقة جنوب المحيط الهادى وفي اماكن اخرى .

وساموا ترقب باهتمام التطورات السياسية التي تحدث في النيوهبريد ، وتعاطفنا مع شعب النيوهبريد في كفاحهم من اجل الحرية ، ونحن نتطلع بأمل الى المستقبل القريب الذي يحقق فيه هذا البلد الاستقلال الكامل ويصبح امة مستقلة .

وساموا يحزنها ان العملية السياسية نحو الاستقلال في اجزاء اخرى من منطقة جنوب المحيط الهادى لا تتحرك بنفس الخطى او بنفس السرعة ، ونأمل في ان الشعوب في هذه المناطق الباقية التابعة سوف تنتهز الفرص المتاحة لها لا عادة تحقيق مستقبلها السياسي وتختار الطرق التي يمكن ان تؤدي الى التحقيق الكامل لمصائر بلدانهم .

وساموا لم تحصل على الاستقلال لان ذلك كان امرا شائعا ، ولم تعارض ساموا الاستعمار لانه كان امرا شائعا ، بل على العكس من ذلك فان ساموا حصلت على الاستقلال لان شعب ساموا حارب من اجله ، ونحن نواصل معارضة الاستعمار لاننا لا نستطيع ان نقبل سيطرة مجموعة

من الناس على مجموعة اخرى من الناس . ولا يمكن ان نتساهل حول هذه القضية الاساسية . ان حكم الاقلية ضد رغبات الاغلبية لا يمكن تحمله او السكوت عليه . ونحن نندد بالعنصرية والقمع في اى صورة من الصور يتخذونها . ونحن نعتبر ان الفصل العنصرى امر بغيض ، وتداطفنا وتأييدنا لشعوب ناميبيا وزيمبابوى مبني على هذه المبادئ الواضحة . ولذلك فعندما نتحدث ساموا عن الاستعمار والقمع سواء كان في افريقيا ام في منطقة جنوب المحيط الهادئ ام في آسيا أم في اى مكان آخر فليس ذلك من قبيل الخطابة ، ولكن معارضة ساموا للاستعمار هي امر اساسي وذلك من واقع خبراتها وتجاربها .

وبالمثل فان ساموا لا تشترك في القاء الخطب حينما تعبر عن معارضتها للتجارب النووية فنحن في منطقة جنوب المحيط الهادئ تعاني ضد رغبتنا من استمرار التجارب على الاسلحة النووية، ونحن نعارض بشدة تجارب الاسلحة النووية في كل البيئات في كل مكان من العالم . والمفهوم الذى يكمن وراء الحصول او اختبار وانتشار الاسلحة النووية خاطئ ولا يمكن تبريره اذا كان هدفنا الاساسي هو تحقيق السلم العالمي .

وكل الفكرة التي ينطوى عليها ميثاق الامم المتحدة هو تجميع الامم معا للبحث عن اتفاق رأى بمقتضاه تحل المنازعات عن طريق المناقشة . ونحن جميعا جزء من الاسرة البشرية ونبحث هنا قضايا تؤثر علينا جميعا ، ويجب ان يكون لنا جميعا صوت مسموع وليس فقط القوى العظمى التي لديها القدر الكافي في ترسانات اسلحتها لتدمير انفسها والعالم بأسره معهم ، ولكن الامم الاخرى يجب ان يسمح لها بأن يتقدموا بأرائهم ونظراتهم دون قيود او صيغ معينة .

وساموا دولة غير منحازة ولا تربطها مع اى جهة اتفاقيات دفاع . وساموا لها روابط وثيقة مع حركة عدم الانحياز ، ونحن جزء من العالم الثالث ، ومشكلات واماني العالم الثالث هي مشكلاتنا وامانينا . وسوف نعالج من هذه النقطة الاساسية المشكلات التي تعرض على الامم المتحدة . وسوف نحدد موقفنا حول القضايا العديدة التي تبحث في الامم المتحدة على اساس تقييمنا نحن وتناولنا للقضايا السياسية الهامة مثل افريقيا ، وقضية الشرق الاوسط ، ومسألة كوريا وسوف يكون موقفنا بناء ، ولن نتدخل لمجرد تسجيل انتصارات في المناقشة ، ولكن حينما نتحدث سيكون تعبيرا عن وجهة نظر قد تسهم ولو بقدر قليل في ايجاد حل . ومما يبعث على التشجيع ان الوقت يسير والمواقف تتغير وتعطي اولويات لموضوعات جديدة ، ومعاني الكلمات تختلف وعملية التطور تتزايد . كل ذلك يميل الى ان يسهل الوصول الى اتفاق رأى او تنازلات حول القضايا الشائكة .

ونحن نعرف ايضا انه في مثل هذه القضايا ، يجب على اللاعبين الرئيسيين - ان جاز هذا التعبير - ان يتوصلوا الى تسوية . وقد يكون ذلك عن طريق الدبلوماسية الهادئة ، وقد يكون عن طريق المحادثات الثنائية . ونحن نؤيد هذا المفهوم ، وسوف نحترم مثل هذه الأنشطة كلما تحدثنا .

وسوف يكون اهتمامنا هو الا يسيطر احد الاطراف بحيث يؤدي ذلك الى الاضرار بالطرف الاخر . ان يجب حماية حقوق الجميع ، الحق في البقاء ، الحق في التقدم والحق في احترام وجهات النظر . كل هذه حقوق قيمة تشارك ساموا في الدفاع عنها وفي اعتناقها . ان سيطرة بلد واحد ، أو سيطرة مجموعة تعتبر شرا من الشرور ، وتنطوي على خطر رد فعل من مجموعات اخرى . وبالمثل فان الخصومة بين القوى الكبرى ، وسيطرة القوى الكبرى من أجل السيطرة وحدها ، وليس من اجل سبب اخر ، يجب التثديد بها . ان منطقة جنوب المحيط الهادى كانت في الماضي القريب متحررة من مثل تلك الخصومات . ولكن هناك مؤشرات على ان هذا الوضع يتغير الان . وساموا تعارض بشدة محاولة خلق مثل هذه الخصومة من اى جهة من الجهات . ان وجهة نظر ساموا هي أن النشاط غير العاقل ، والذي لا يخدم اغراضا طيبة ، يمكن ان يزيد من التوتر في العالم . وساموا لن تألو جهدا للحيلولة دون حدوث ذلك .

ان ساموا ليس بينها وبين اى امة خصومة . ونحن لنا اصدقاء قدامى ، ونكتسب اصدقاء جديدا ، ولدينا سياسة اساسية قائمة على العالمية ونتعهد بالعمل بالتضامن مع كل البلدان التي تقدم لنا يد الصداقة الحقيقية .

ان خطابي لن يكون كاملا دون ان اشير بايجاز الى مسألتين اقتصاديتين ، هما النظام الاقتصادى الجديد وقانون البحار . ولست في حاجة الى ان اذكركم بان المشكلة الاقتصادية الاساسية التي تواجه العالم اليوم هي الهوة الواسعة بين مستوى المعيشة في البلدان الصناعية المتقدمة وبين مستوى المعيشة في البلدان النامية . وهي ايضا المشكلة السياسية الاساسية ، لان التناقض بين البلدان المتقدمة والنامية يتجاوز الايديولوجيات السياسية .

وساموا - كبلد من بلدان العالم الثالث - تشارك في مطالبة البلدان النامية بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهو مطلب من اجل احداث تغييرات اساسية في هيكل السيطرة

الاقتصادية وعدم المساواة . ونحن نؤمن بان هذا يجب تطبيقه عالميا وليس في قطاعات ، ويجب ان تكون التغييرات هيكلية وليست هامشية . وفوق كل شيء فانها تغييرات يجب ان ترتبط بالاحتياجات الانسانية وظروف الانسان . ونحن نؤمن بان اي نظام اقتصادي دولي جديد يجب ان يبنى على العدالة الاخلاقية والاجتماعية، وليس فقط على الحقائق الاقتصادية والسياسية ، فاننا يمكن ان نخسر الكثير اذا لم يتحقق ذلك .

وبالمثل ، فنحن نعتبر عناصر معينة من قانون البحار تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهذا يوفر لنا وسائل ضمان المشاركة في الموارد الرئيسية بين شعوب العالم على اسس عادلة ومنصفة .

وبالنسبة لكل امم جنوب المحيط الهادي ، فان قانون البحار له معنى خاص . فالبحار يعني — بالنسبة لنا — اكثر من مجرد تزويدنا بما نحتاجه ، فقد شكل واثروا على خصائصنا الشخصية وطرق معيشتنا لعدة قرون . وبالنسبة لبعض الامم في جنوب المحيط الهادي فان البحر وما يحتوى عليه هو المصدر الوحيد للموارد التي يمكن استغلالها . وساموا تعتبر انه من الضروري الوصول الى نتيجة مرضية حول قانون البحار . ونحن نحث المؤتمر الثالث للامم المتحدة الخاص بقانون البحار ان يعمل بطريقة ايجابية من اجل وضع قانون جديد للبحار يكون معقولا وعادلا .

ان امم جنوب المحيط الهادي رافية في اقتسام هذه الموارد مع الامم الاخرى في العالم . ومن المهم لكل الامم المتقدمة والنامية ان يوضع نظام شامل لقانون البحار ، يمكن تطبيقه ، ويتضمن نظاما فعالا لتسوية المنازعات . واذا لم يتحقق ذلك ، فيجب الا تنحوا باللائمة على امم جنوب المحيط الهادي اذا ما تجمعوا معا لحماية مواردهم الرئيسية من الاعتداءات الخارجية .

وأخيرا فاني اشكر الجمعية على حسن انصاتها . وهذه هي المرة الاولى التي تتخذ ساموا فيها دورا كاملا في المناقشة العامة في الامم المتحدة . وهذه مناسبة تاريخية بالنسبة لساموا وبالنسبة لي فانها مصدر شرف اضافي . ان وفد ساموا الذي يتضمن رئيس الدولة والذي جاء الى الامم المتحدة في عام ١٩٥٨ ليعرض قضية استقلال ساموا امام المنظمة العالمية . وقد قبلت الامم المتحدة ما كان عليهم ان يقولوه . وكانت الامم المتحدة هي التي وافقت على استقلال ساموا . والآن فان الامم المتحدة هي التي رحبت من جديد بالجيل الجديد من ساموا كعضو كامل العضوية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة اود ان اشكر رئيس وزراء ساموا الغربية للبيان الهام الذي القاه توا واطلب من رئيس البروتوكول ان يصطحب سعادته الى خارج القاعة .

اصطحب السيد توبولا ، رئيس وزراء ساموا الغربية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة المناقشة العامة

السيد بيكوك (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ابدأ بأن اقدم لكم تهانئ وتمنياتي الطيبة ، في بداية المهمة التي كلفتم بها الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والثلاثين . ولاشك عندي في انكم سوف تقومون بهذه المهمة بنجاح . واني اقدم لكم التعاون التام من قبل وفدى . وأود ان انتهز هذه الفرصة ايضا لكي اعبر عن امتنان واعتراف حكومتي للمساهمة المستمرة في الامم المتحدة التي قام بها السفير اميراسينغ ، خاصة في منصبه كرئيس للجمعية العامة الذي سبقكم فيه ، وكرئيس لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار . لقد اسهمت يوغوسلافيا كثيرا في وظائف الامم المتحدة وفي تزايد التوافق بين الأمم . ودر يوغوسلافيا المميز في الشؤون الدولية معترف به بوضوح ، وذلك بانتخابكم لرئاسة هذه الجمعية العامة .

واسمحوا لي ايضا ان اقول انه في العام الماضي رحبنا بعضوية ساموا وانه ليسعدني ويشرفني

ان اكون اليوم المتحدث التالي لصديقي رئيس وزراء ساموا .

لقد انضم الينا هذا العام عضوان جديداً . ويوصفي رئيساً لمجموعة غرب أوروبا ودولا أخرى للشهر الحالي ، فلقد أتاحت لوفد استراليا فرصة الترحيب بجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي . وأود أن أضيف أننا نتطلع الى التعاون التام معهما من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة العريض .

اننا في كل عام نواجه جميعاً مشكلة البحث عن أفضل طريقة لاستغلال وقتنا في هذا المحفل وما هي الموضوعات والمسائل التي يجب التركيز عليها ، ومدى اتساع أو ضيق سلسلة الموضوعات التي يجب أن نتناولها . لقد قررت ، بهذه المناسبة ، أن أركز على الموضوعات الرئيسية ، التي هي محل اهتمام مشترك وفوري لجميع الأعضاء وجميع الشعوب ، أي كانت خصوصية الموضوعات وهي : الرقابة على الأسلحة النووية ، نزع السلاح ، الطاقة ، العلاقات بين الشمال والجنوب ، حقوق الانسان والمشاكل الخاصة التي تطرح مجالين من مجالات الأزمات الحادة في العالم اليوم ، وهما جنوب افريقيا والشرق الأوسط .

لقد كان من الممكن خلال الأعوام الماضية ، أن نتبين ماهي الموضوعات الأساسية التي يجب التركيز عليها في جدول أعمالنا ، وكان لهذا انعكاس على موضوع التكافل ، وفي نفس الوقت ، الادراك المتزايد لهذا الأمر . ولكن هناك موضوعاً رئيسياً له هذه الأهمية في جدول أعمالنا الجديد ، كما كان في القديم وهو : موضوع الرقابة على الأسلحة النووية .

ان أول ما يثير قلق الانسانية ، هو انه ينبغي علينا أن نتفادى الصراع النووي ، فإذا فشلنا في ذلك فسوف نفشل في كل شيء ، ولن نعيش طويلاً في عالم معترف به ، هذا اذا كنا سنعيش حقاً . ومن ثم ، فان هذا الموضوع يجب ألا يترك جامداً . ان الأمور يجب أن تتحسن والا فانها ستتدهور تماماً ، وبالتالي فاننا سنقترب من نقطة اللاعودة .

ولذلك فانه من الأهمية بمكان ، ومن الملائم لنا بالنسبة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح التي ستعقد في عام ١٩٧٨ ، أن يشترك فيها الجميع . ان هذه الدورة الاستثنائية لا توفر محفلاً للمفاوضات من أجل اتفاقيات جديدة ، ولكنها مجال واسع للتحكم في الأسلحة ونزع السلاح ، والتقدم باسهامات من أجل التوصل الى اتفاق عام جديد بشأن الأولويات والمفاوضات المقبلة واعادة النظر في الوسائل الموجودة بالنسبة لجهاز المفاوضات اذا كانت ستزيد من فعاليته .

ان الموضوعات الرئيسية الخاصة بالرقابة على الأسلحة النووية ، كما قلت هنا في العام الماضي هي : الانتهاء من انضمام شامل الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ابرام اتفاق شامل لحظر التجارب النووية ، تقبله جميع الدول ، والتقدم المستمر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مفاوضاتهما بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية .
وانه لأمر جوهري أن يكون هناك تقييم كامل للرابطة بين التقدم الذي تم احرازه نحو هذه الأهداف . وبالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، فان الدول التي تمتلك تلك الأسلحة قد دخلت في مفاوضات مستمرة بحسن نية ، من أجل التوصل الى اجراءات فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي . وهذا الالتزام هو الواجبة لعملية المساومات الخاصة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ان المعاهدة ليس لها جانب سياسي فقط يترتب على ابرامها ، ولكنه جانب سياسي ونفسي له فروع ذات أهمية كبرى ، وقد يكون من الصعب حقا أن نبالغ في أهمية الأبعاد النفسية لهذه المشكلة . ان احلال الثقة محل التردد ، والأمل محل التشاؤم ، هو أمر أساسي لحل هذه المشاكل .

ان من مصلحة المجتمع الدولي ، أن تنضم جميع الدول الى معاهدة حظر الانتشار . ان كون عدد كبير من الدول قد أصبح أطرافا في هذه المعاهدة ، يجعلنا نأمل في أن انضماما على المستوى العالمي يمكن أن يتحقق . وليس هناك من وسيلة مقنعة لاختيار التزام أية دولة بعدم الانتشار . فعلى كل دولة مسؤولية أن تنضم الى الجهود المبذولة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ، والاسهام في مناخ دولي يجعل من الصعب على الدول أن تبقى خارج هذه المعاهدة .
لقد أولت استراليا دائما اهتماما كبيرا لوقف التجارب النووية في جميع البيئات ، ونحن نشعر بالتشجيع ازاء المناقشات التي تدور الآن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا ، بشأن اتفاق شامل لتحريم التجارب النووية . ان مثل هذا الاتفاق سوف يكون خطوة هامة نحو التحكم في الأسلحة النووية ، كما سيكون عقبة كبيرة أمام انتشار الأسلحة النووية الى دول اضافية والتوسع في الترسانات النووية القائمة ، وكلاهما مهم للغاية . ان الاتفاق بين الدول العظمى ، هو أول خطوة هامة نحو وقف التجارب من قبل جميع الدول في كافة البيئات .

ان تفوق الدول العظمى ، والاتفاق بينها يجب أن يوفر أساسا للتقدم ، ليس فقط نحو الحد المتبادل من الأسلحة ، ولكن أيضا نحو الهدف الأسمى وهو نزع السلاح النووي . وفي هذا الإطار ، فإن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، التي هي محل مباحثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، له أهمية قصوى ، ونحن نرحب بإجراءات التقدم البارزة التي تم إنجازها بين الدولتين حتى الآن ، والتزامهما بمواصلة المفاوضات في المستقبل .

ومن المفروغ منه ان النجاح في جهود التحكم في الأسلحة في المجال النووي ، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتحكم الدولي المرضي بالنسبة لاستخدام القوة النووية للأغراض السلمية . ان استراليا تعترف بحق كافة الدول في أن تشترك في استخدام القوة النووية للأغراض السلمية . نحن نعتقد أنه ينبغي ان يكون هناك أوسع اتفاق ممكن في إطار ملامح ، من أجل بدء دورة الوقود النووي الدولية ، وهذا يقتضي ضمانات وتحكم في العتاد النووي ، والمعدات ، والتكنولوجيا ، لتفادي سوء استخدامها للأغراض العسكرية . والى جانب ذلك ، هناك أهمية قصوى لأن تكون هناك حوافز بالنسبة للدول التي لفتت دون رجعة ، اختيار الأسلحة النووية . ان مثل هذا الإطار سوف يعزز نظام عدم الانتشار . وفي هذا الشأن ، فإن استراليا تؤيد بقوة عملية تقييم دورة الوقود النووي الدولية .

انه مما يثير السخرية الحادة والتاريخية ، هو ان الطاقة النووية التي تؤدي الى بروز مشكلة الانتشار ، هي التي تقدم فقط الحل الاقتصادي الوحيد لمشكلة ملحة أخرى يواجهها المجتمع الدولي خلال العقود القليلة القادمة ، وهي النقص في الطاقة .

ليس هناك موضوع يمكن أن يعكس تكافل الأمم في عالمنا مثل هذا الموضوع ، نظرا لأنه يؤثر على جميع الدول . وليس هناك ما يدل بوضوح على الحاجة الى تعاون مكثف ، لتفادي ما يمكن أن تكون له نتائج تهدد بكارثة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الا اذا أثبت العالم انه غير قادر على نكيف عاجل ومن للانتقال من الاقتصاد القائم على النفط الى مصدر آخر للطاقة متجدد ولا تنفذ موارده . نحن لا نستهيمن بصعوبة ادخال تغيير في هذا الشأن وانه سوف يقتضي جهودا وتضحيات جمة من قبل عدد كبير من الأمم ، بل وسيشكل اختبارا لمهارتنا على الابتكار الى أقصى حد وما أود أن أركز عليه أيضا ، هو ان ذلك سوف يحتاج الى جهود مستمرة وخيالية من قبل الحكومات لظهور خطورة هذا الموقف حتى تدرك شعوبها أيضا المخاطر التي سوف تواجهها اذا لم يوجد حل لهذا الموضوع . ولكنني متفائل ، لأن ذلك سوف يوفر التعاون الوثيق بين الجميع .

انه من الممكن خلال منتصف الثمانينات ، ومن المؤكد انه سيتحقق في التسعينات ، أنه سوف يكون هناك انخفاض في احتياطي الغاز في العالم ، كما ان موارد الغاز سوف تنضب على وجه السرعة . ان الدول المنتجة والمستهلكة للنفط مدركة تماما لهذا الموقف ، وسوف تزيد من احتياطياتها من النفط باعتبار انه الطاقة التي لا يمكن أن تحل محلها أية طاقة أخرى ، او استخدامات أخرى . وعلى ضوء ذلك فان الحكومات عليها أن تتخذ الاجراءات العاجلة للاحتفاظ بالطاقة والنهوض بالتنمية التقليدية لمصادرها ، وأن تنمي البحث وبرامج التنمية بصورة متزايدة ، وكذلك مصادر الطاقة غير التقليدية ، التي يمكن أن تتجدد ولا تنضب . كل هذه الأعمال لا يمكن أن تتم حتى العام المقبل أو العقد المقبل . ان العديد من الحكومات ، بما فيها حكومتي ، قد اعترفت بهذا الواقع .

وفي الشهر الماضي فان حكومة استراليا قد أعلنت عن سلسلة من السياسات للنهوض بتنمية مصادر الطاقة في استراليا . وقرارنا هذا ناتج من صادراتنا من اليورانيوم التي سيكون لها أثرها على المجتمع العالمي . ولا يغيب عن الذهن أننا نمتلك ٢٠ في المائة مما يمتلكه العالم الغربي من الاحتياطات المنخفضة التكاليف ، وانه ليست لنا احتياجات نووية في هذه المرحلة . ومن ثم فان استراليا ستكون في موقف يسمح لها باسهام كبير في تزويد العالم بحاجته المتزايدة من الطاقة . ومع التسليم بأن موارد الطاقة التقليدية محدودة ، وانه ليس من المحتمل أن تكون موارد الطاقة البديلة الجديدة موضع تبادل تجارى في المدى القصير أو المتوسط ، فان التوسع في استخدام الطاقة النووية سوف يكون امرا ضروريا في العقود القليلة القادمة على الاقل . ان استراليا تعترف بمسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي وهي مستعدة للتعاون مع الدول الأخرى بتزويدها باليورانيوم بشرط توافر ضمانات لتيسير هذا الانتقال .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد أنه لأجل التغلب على العقبات التي يواجهها المجتمع الدولي خلال مرحلة الانتقال في مجال الطاقة . فان التعاون بين الأمم يجب أن يتزايد في هذا المجال ، كما أن التعاون الثنائي سيكون أمرا ضروريا ولكنه في رأي غير كاف . ومع نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، فليس هناك محفل آخر موجود حاليا يمكنه أن يواصل حوارا دوليا حول موضوع الطاقة . وان حكومة استراليا تأمل بشدة أن يكون الفشل في التوصل الى اتفاق بالنسبة لاستمرار الحوار حول موضوع الطاقة في المؤتمر أمرا مؤقتا فقط . ولن نألو جهدا خلال الأشهر المقبلة في البحث عن وسائل تؤدي الى القيام بمشاورات على المستوى الدولي حول الطاقة . وكبلد مصدر للطاقة ، فان استراليا على استعداد لأن تلعب دورا كاملا في اطار هذا الحوار المقبل .

عندما نتحدث عن التكافل الدولي ، فاننا نتحدث ليس فقط عن تكافل الدول ولكن نتحدث أيضا عن تكافل الموضوعات ، لأن هذه الموضوعات لا يمكن أن ينفصل بعضها عن البعض كما شكك هامة ، لأن كل هذه المشاكل مترابطة . ولقد أشرت الى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في اطار الطاقة ، ولكن على قدم المساواة فان المؤتمر ومشكلة الطاقة ذاتها لهما أهمية قصوى بالنسبة للموضوع المقبل الذي سوف يتناوله المؤتمر وهو الحوار بين الشمال والجنوب .

ان هذا الحوار يتناول أمورا كثيرة ، وعلى أعلى مستوى . والموضوعات الاقتصادية وان كانت لها أهميتها ، الا أنها أهم الموضوعات . وحتى الآن فان الحوار قد تركز عليها بصورة واضحة . ان اقتصاديات العديد من البلدان تعتمد الى حد بعيد على الدخل الذي تجنيه من تصدير الحاصلات الزراعية والمواد الخام ، وتسبب القوة التحكيمية للأسواق تذبذبات كبيرة فـي أسعار هذه السلع . لذلك فاننا نعجب لأن هذه البلدان قد سعت الى ادخال اجراءات لتثبيت الأسعار ليس فقط لصالح المنتجين ولكن لصالح المستهلكين أيضا .

ان بلادى عضو في كل الاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع ، وكثير من هذه الاتفاقات قد جمع بين المنتجين والمستهلكين في تجمع طبيعي . وقد كان بعض هذه الاتفاقات ناجحا ، حيث شجعت مشكلات الآخرين على ايجاد بدائل للقضاء على تقلبات الأسعار . ان البلدان النامية المهتمة بسوء حالة موازين مدفوعاتها قد بدأت جهودا منسقة عن طريق الاونكتاد لاتخاذ اجراءات تساعد على تثبيت الأسعار في مجموعة كبيرة من السلع . وفي هذا الاطار فان الاقتراح الهام المعروف على المجتمع الدولي الآن هو من أجل وضع برنامج متكامل للسلع مع ما يقترن بذلك من اقتراحات لانشاء صندوق مشترك .

ان القرار المؤيد لانشاء الصندوق المشترك هو أبرز انجاز لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . ويسرني أن أكون قد لعبت دورا ما في الموافقة عليه في الاجتماع الوزارى في باريس . وبالتالي فانه في اجتماع حزيران / يونيه لرؤساء حكومات الكومنولث في لندن ، فان رئيس وزراء استراليا حث على تكوين فريق عمل من الخبراء لبحث هذا الموضوع . وقد طلب من مجموعة الكومنولث التي تمثل منتجين ومستهلكين من بلدان نامية ومتقدمة أن تضع تقريرا بشأن هذا الموضوع . وان حكومة بلادى بدورها تقوم ببحث هذا التقرير الذى وصلها مؤخرا حتى تتبين مدى اسهامها في تحديد أبعاد الصندوق المشترك وطرق تشغيله .

ان المفاوضات حول برنامج متكامل للسلع تسير في نفس الوقت مع المفاوضات الجارية حول الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على التجارة في مجموعة كبيرة من المنتجات الزراعية والصناعية . ان حكومة بلادى ترحب بالقوة الدافعة التي تعطى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ونحن نعد موقفنا وفقا للجدول الزمني الذى تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة

الامريكية وبين المجموعة الأوروبية . اننا نشارك أيضا في القلق الذي أعرب عنه في لندن معظم الشركاء الاقتصاديين في العالم الغربي بشأن المخاطر المترتبة على نظام الحماية . ان دروس الثلاثينيات واضحة وكذلك دروس الخمسينيات والستينيات ، حيث وجدنا أن التقدم الاقتصادي سار جنبا الى جنب مع التوسع في التجارة العالمية . ونحن نتطلع الى السعي بخطى سريعة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ونأمل ان " جولة المحادثات في طوكيو " سوف تزيـد التجارة في المنتجات الزراعية والمواد الخام والبضائع المصنعة .

ان " جولة طوكيو " تأتي في وقت نجد فيه اعترافا متزايدا ببروز عدد كبير من البلدان ذات " الدخل المتوسط " يمتلك كثير منها قطاعات صناعية متقدمة وتهتم بالتوسع في الأسواق فيما وراء البحار ، وهذا ما تفهمه بلادى جيدا . ان بعض هذه البلدان جيران لنا ، وبعض منتجاتها تشير صعوبات بالنسبة لقطاعات في المجتمع الاسترالي ، والتوسع في التجارة العالمية سوف يقطع شوطا كبيرا نحو المحافظة على معدل النمو الذي حققته هذه البلاد .

ان التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد سيتأثر أيضا بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية . وكثير من المناقشات حول التنمية قد تركزت حول معدلات هذه الموارد . وليس الأمر مجرد زيادة حجم المساعدة فقط . ان نوعية المساعدة وبصفة خاصة ملاءمتها لاحتياجات وأولويات الدول التي تتلقى هذه المساعدة لا تقل أهمية عن حجم هذه المساعدة . وفي كلتا الناحيتين ، أعتقد أن سجل استراليا هو سجل طيب . ففي عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ بلغت مساعدات التنمية ٤٢٥ مليون دولار استرالي ، بزيادة قدرها ١٢ في المائة ، أى ما يقرب من نصف بليون دولار امريكي . ان مساهمتنا في الوكالات متعددة الأطراف سوف تزداد بنسبة ٤٧ في المائة في هذه السنة المالية ، وهي تعكس الثقة التي نضعها في معظم الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . لقد أحرزنا تقدما كبيرا في عدم ربط المساعدات بالمشروعات الشئانية ، وتسير استراليا في هذا الاتجاه . لقد اضطلعت حكومة بلادى بالتزامات سنوية متعددة تغطي غالبية برنامجها الشئائي ، كما اضطلعت بذلك أيضا مع كثير من المنظمات المتعددة الأطراف . كذلك فاننا نقوم بمبادرات جديدة هامة فيما يتعلق بتمويل النشاطات ذات التكلفة المنخفضة . ان استراليا بوصفها احدى الدول الرئيسية المنتجة للمواد الغذائية تدرك

قلق العالم على تلبية الاحتياجات الغذائية . وقد أعلنت استراليا مؤخرا عن بعض الاجراءات الجديدة الهامة التي تتعلق بالمساعدات الغذائية ، بما في ذلك الزيادة الجوهرية في هذه المساعدات الغذائية ، والالتزام بالاسهام في الاحتياطي العالمي لحالات الطوارئ .

لقد كرر وفد بلادى أنه قد يكون في الامكان للجمعية العامة أن تتوصل الى اتفاق حول تقييم نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، ولقد كان هذا المؤتمر حدثا بالغ الأهمية . وقد رحبت استراليا بالاطار الذى أتاحه لبحث العديد من القضايا التي ما زال الكثير منها معقدا وليس من السهل حله . ومن أكبر انجازات المؤتمر ، الكشف عن هذا التعقيد ، كما أن هناك قدرا أكبر من التفهم لتبعات ذلك ، وخلق مناخ يمكن أن يؤدي الى حوار في المستقبل . ان النتائج المحددة للمؤتمر كانت قاصرة عن تلبية آماني الكثيرين ، ولكنها على أية حال حققت بعض النتائج . ونحن نقدر هذه النتائج وفقا لمسوغاتها وما تحويه . وهناك خطوة أخرى على الطريق نحو الانصاف والعدالة والتعقل في العلاقات الاقتصادية العالمية .

لقد تحدثت عن الحوار بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية العالمية ، وعن المناقشات المعتادة لنا والتي احتلت العناوين البارزة . ولكن من المهم ألا يغيب عن نظرنا التقدم الذى يمكن احرازه في مستويات أخرى . ان هذا التقدم يذكرنا بأنه لا يجب أن نعلق كسل شيء حتى تحل المشاكل الضخمة . وكمثل لما يدور في ذهني ، فانني أستعري انتباه الجمعية العامة الى تطورات اجتماع محفل الجنوب الباسفيكي في بورت مورسبي بشأن قانون البحار وما يتعلق بصيد الأسماك . ان الحكومات المستقلة في المنطقة قررت في بورت مورسبي أن تتعاون معا في اعلان مناطق خالصة لها للصيد تمتد الى ٢٠٠ ميل بحرى ، وانشاء وكالات لمصايد الأسماك حتى تتمكنها من ضمان أقصى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من استغلال الموارد المائية الحية في هذه المناطق . ان استراليا ترحب بحرارة بهذه التطورات ، وتتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة للوصول الى اتفاقات يمكن أن تساعد على تحقيق الامكانيات الهائلة التي يمكن أن تجني من هذه الموارد المائية .

اذا كانت هناك سمة اتسمت بها الشؤون الدولية في العام الاخير فقد كانت الاهتمام الكبير الذي اعطي لموضوع حقوق الانسان . ولم يحدث هذا فجأة ودون اعلان ، ولكنه كان استجابة لقوى كانت تعمل لفترة من السنوات ، من بينها الطلب في المجتمعات الغربية في السنوات العشر الأخيرة للتوصل الى سياسة خارجية تعكس القيم الديمقراطية والليبرالية ، وتركيز العالم الثالث على حقوق الانسان في كفاحه ضد الفصل العنصرى ومطالبته بنظام اقتصادى دولي جديد ، والجهود الشجاعة والمستمرة من جانب الشعوب المقهورة في كثير من البلدان للفت نظر العالم الى محنتهم وكل هذه الامور معا يشير الى الاتجاه نحو مزيد من التركيز على الابعاد الاخلاقية والادبية للسياسة العالمية بصفة عامة ، ولحقوق الانسان بصفة خاصة .

وتنظر استراليا الى حقوق الانسان بجدية وان انتخابنا في لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة في ايار/مايو من هذا العام قدم لنا سببا آخر للاقتناع بذلك . فمسألة حقوق الانسان هي موضوع هام لا يمكن ان يعالج بالخطابة والبيادر الطيبة ، كما انه يجب ألا يخضع للمناورات السياسية او ان يكون مسألة من مسائل العلاقات العامة لانه يتعلق بطريقة وثيقة بمسائل معاناة وكرامة الانسان وحرية . فاذا كنا لانستطيع ان نأخذ ما أخذ الجد فالاحرى بنا ان نكف عن الحديث عنه . هناك مشاكل بالغة الصعوبة لدرجة يصعب معالجتها . ومن بينها مشكلة الطريقة التي تختار بها الحكومات او مجموعات المصالح الخاصة التعبير عن قلقها بالنسبة لحقوق الانسان . فاذا كان للحكومات العديد من السياسات المعقدة فمن اللازم والملائم ان يكون التزامها بحقوق الانسان متوازن مع الالتزامات الاخرى ، وهذا لا يتضمن فقط الاهتمام بالمصلحة الوطنية ، بل يتضمن ايضا بالنسبة للغالبية الكبيرة من الحكومات تعزيز السلم والنظام الدوليين ، ان التوتربين تعزيز حقوق الانسان وبين الانقاء على الانفراج بين الدولتين العظميين ، على سبيل المثال ، ليس امرا مصطنعا ولكنه امر ماثل وقائم فعلا ويتيح لنا اختيارات صعبة ، ومثل هذه الاختيارات لا تتضمن فقط تقييم اعتبارات حقوق الانسان في مواجهة اعتبارات الواقعية ، وهذا امر لا يمكن تجنبه ففي بعض الاحيان تتضمن هذه الاختيارات تقييم حقوق الانسان في مواجهة اهداف اخرى كالسلم والنظام الدولي والتناسق الوطني وهي ايضا ، في جملتها تشكل قيما اخلاقية ، وفي بعض الاحيان تسود هذه الاهداف الاخرى .

ان مشكلة اعطاء معان مختلفة وأولويات لحقوق الانسان في اطارات ثقافية ، اجتماعية — سياسية تعد مشكلة هامة للغاية . ونظرا لموقعنا الجغرافي فنحن في استراليا ندرك ذلك جيدا . فمثلا ماهي العلاقة المناسبة بين الحقوق المدنية والسياسية وعلاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هل الحقوق الاقتصادية اساسية اكثر من الحقوق السياسية كما تزعم بعض الحكومات ، ام ان العلاقة متغيرة وغامضة ومعقدة اكثر من هذا ؟ هناك دليل يظهر في صورة السلوك في الانتخابات وفي صورة حركات الاحتجاج السياسية التي تقول ان الشعوب ليست غير مكترثة بالحقوق السياسية .

مرة اخرى ما هي العلاقة بين الحقوق الفردية والتي ركز عليها في التفكير الغربي ، وبين حقوق الجماعات ، وهو ما تركز عليه بلدان العالم الثالث ؟

مرة اخرى هل يمكن للتهديدات الداخلية للنظام المدني وللسلم داخل بلد ما ان تؤثر على توقعاتنا فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان ؟ هل نتوقع نفس معايير السلوك من حكومة تقع تحت ضغط مثل هذه التهديدات ، مع معايير حكومة اخرى كان من حظها ان تتمتع بموقف داخلي قائم على السلم والنضال ؟ هناك تفرقة مشروعة بين الحكومات التي تكون مشكلتها من صنعها ، وبين الحكومات التي ورثت مشاكل هيكلية وثقافية عميقة .

كل هذه مسائل بالغة الصعوبة وتصبح اكثر صعوبة نتيجة لان الحجج الجيدة يساء استخدامها ويساء تطبيقها . ولكن اذا كان الاهتمام بحقوق الانسان يجد التعبير عنه بطريقة عملية فعالة ولا يظل في مجالات الاماني الخيالية فهذه هي المسائل التي تستحق اهتمامنا .

لا يوجد موقف في العالم يوضح بقوة أهمية قضية حقوق الانسان اكثر من الموقف في الجنوب الافريقي حيث ان هناك اهمالا وانتهاكا مستمرا لهذه الحقوق الامر الذي ادى الى حالة متفجرة ان موقف استراليا من قضايا حقوق الانسان التي تحتاج الى حل في الجنوب الافريقي اشار اليه السيد رئيس وزراء استراليا السيد مالكولم فرازر في اجتماع رؤساء دول الكمنولث في حزيران / يونيه الذي عقد في لندن .

وبعد ذلك اتبعت لي مناسبة كرئيس لوفد استراليا في المؤتمر العالمي لمكافحة الفصل العنصري لكي اوضح موقفنا حول هذه القضية ، وان استعرض الاجراءات العملية التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه القضية . وفي لاغوس ، وقبلها في مابوتو كانت هنالك درجة كبيرة من اتفاق الرأي حول المشاكل وحول نتائج عدم حلها .

مما يبعث على الارتياح ان هنالك مبادرات هامة بدأت لايجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض بين روديسيا وناميبيا . واتاحت الاقتراحات الانجلو امريكية من اجل زيمبابوي اساسا لايجاد تسوية سلمية تمشيا مع المطالبة بحكم الاغلبية والاستقلال . وسوف يتوفر للعالم واطراف النزاع فني زيمبابوي موجب للتهنئة اذا اقتنصت الفرصة وساد التفكير السليم .

مرة اخرى فيما يتعلق بناميبيا نجد ان هناك مبادرة هامة وهذه المبادرة الهامة تستمد قوتها من استمرار المجتمع الدولي على مطالبته بأن يحصل الاقليم على استقلاله عن طريق الانتخابات الحرة تحت اشراف الامم المتحدة وقد عملت استراليا في مجلس ناميبيا وفي اماكن اخرى على تحقيق هذا الهدف الرئيسي تثني على الجهود المبذولة حاليا لتحقيقها .

ويبدو ان هنالك تحولا هاما في سياسات حكومة جنوب افريقيا نحو ناميبيا . هذا التحول جاء متأخرا جدا وهو استجابة للضغط الدولي ولكنه يتيح بصيصا من الأمل في ان طريق الحوار لم يقفل تماما .

والى جانب جنوب افريقيا فان الحالة في الشرق الاوسط مازال تشكل خطرا كبيرا على السلم الدولي . وفي رأينا فهي تشكل اخطر نقطة متفجرة لنزاع محتمل في الشؤون السياسية العالمية . لان اندلاع حرب اخرى في المنطقة سوف يغطي على الحروب التي سبقتها من حيث القوة التدميرية ، ونشك في امكانية احتوائها . ومن هنا فان حل هذا النزاع يهم كل الاعضاء .

وانتهز هذه الفرصة لكي اسجل ، مرة اخرى ، اعتراف حكومة استراليا بالحاجة الى تسوية مبكرة بين اسرائيل وبين الدول العربية . والحكومة الاسترالية تواصل اعتبار المبادئ العامة التي

يجب ان تقوم عليها تسوية سلمية هي تلك المبادئ الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) . ان اية تسوية يجب ان تأخذ في الاعتبار ايضا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس كارتر والتي تواصل بذلها ، الهادفة الى دعم المفاوضات بين الاطراف المعنية تلقي تقدير حكومة استراليا العظيم . وفي اطار الحاجة الملحة للمحافظة على قوة الدفع هذه نأسف لادخال عناصر يحتمل انها معوقة في عملية التفاوض .

ولتسوية المشكلات الدولية الخطيرة التي تواجهنا من المهم ان نفكر في ايجاد وسائل ملائمة وفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة ، وانا كان ذلك لا يغيب عن بال الحكومة الاسترالية فانها كانت

نشطة اثناء العام الماضي بتميز مبادرة حول استعراض عملية عقد معاهدة متعددة الاطراف وقد
أوضحت في خطابي في الجمعية العامة في العام الماضي الالهية التي نعلقها على عملية عقد معاهدة
كمصدر من عناصر نشاط الامم المتحدة فالمعاهدة المتعددة الاطراف تعد وثيقة هامة ان لم تكن
اهم وسيلة لاجداث التكيف في المجتمع الدولي ، وتدل على تجميع الارادات ذات السيادة بطريقة
دقيقة ومركزة .

هناك معاهدات متعددة الاطراف في حياة هذه المنظمة ومع ذلك فاننا لم نسأل انفسنا السؤال التالي : ما هي افضل طريقة لعقد المعاهدات ؟ اننا نستخدم اكثر الوسائل كفاءة لتحويل افكارنا الخاصة ، من اجل التعاون والتقدم ، الى صيغة معاهدات مقبولة وواضحة . ان عطية وضع معاهدة متعددة الاطراف عطية حساسة ومعقدة ، ويجب ان نتأكد من انها لن تأخذ الا القليل من الاداة الادارية والموارد المالية . ان المهارات البشرية في المؤتمرات واللجان وفرق العمل والاجتماعات الاخرى تؤدي في النهاية الى نص المعاهدة التي نحن في حاجة اليها للقيام بخدمات اخرى .

ان هدفنا هو دعم الامم المتحدة ، وعليها ان توجه اهتمامها الى هذه الامور الاجرائية الهامة . فاذا امكن تحسين التنظيم القائم فلنعمل على ذلك ، وان لم يمكن ذلك ، فاننا نقتنع عندئذ بأن الطرائق الحالية كاملة بقدر ما تستطيع الدراسة المتأتمية ان تجعلها كذلك . لقد تشاورنا كثيرا حول هذا البند قبل ادراجه في جدول الاعمال . وان الشروط الايجابية التي تسلمناها من الحكومات الاخرى كانت مقبولة جدا . وقد امكن البرهنة على جدوى هذا الموضوع في المجموعات الاقليمية من كلمات وفود عديدة . وكمرحلة اولى في التقييم ، والتي يجب ان تمتد على دورات عديدة ، فاننا نتطلع الان الى المناقشة البناءة الجادة في اللجنة السادسة . وفي الوقت الذي نأمل فيه ان نحرز نجاحا في هذا المجال ، وبالإضافة الى الجهود الاخرى لتحسين الوسائل المتاحة لنا ، فانه يجب علينا في الوقت ذاته ، ان نواصل مواجهة المشكلات الخطيرة التي تواجهنا في هذا العالم المتكافل المعقد . وتعتقد حكومة بلادي انه بالنسبة لأهم هذه المشكلات ، هناك ملاحظتان . الملاحظة الاولى تتعلق بحل المشكلات . فالوقت والتعطيل ، سوف يزيد من تضخم المشكلات . حقيقة ان التأخير في بعض الحالات ، سوف يقود الى كارثة . فاذا كنا نريد ان نعمل بكفاءة فعليا ان نعمل بسرعة . والملاحظة الثانية ، هي ان حل هذه المشكلات سيعتمد الى حد بعيد على اظهار الارادة السياسية اللازمة . ورغم صعوبة وتعقيد هذه المشكلات ، فانه لا يمكن حلها الا اذا قرنا اعتبارها كذلك . لقد ابدي البعض ملاحظة من شأنها ان التحلل يبدأ اذا كف الناس عن هذا السؤال : " ماذا نفعل بعد ذلك؟ " أو " ماذا سيحدث لنا؟ " .

يجب الا يتأثر مصيرنا بقوانين تاريخية قديمة ، أو بظروف موضوعية ، ولكنه يجب ان يتقرر بالطريقة التي نستجيب بها للتحديات التي نواجهها ، وهذا في يدنا .

السيد فورلاني (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني اتوجه اليكم بتهنئتي الودية وتمنياتي ، واضم صوتي باقتناع الى عبارات المجاملة التي وجهت اليكم والى سلفكم السفير اميراسنغ ، والى التحية التي وجهت الى الامين العام . انني اتوجه اليكم وانا ملئ بالثقة ، نظرا لتزايد الروابط التي تجمع بين بلدينا والدور الرئيسي الذي تلعبه جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية في تعزيز السلام وتنمية التعاون الدولي في اوربا وفي العالم . لقد وقع حادث هذا العام ، على وجه التحديد ، له مغزاه في تاريخ بلدينا ، وقد اكد هذا الحادث امكانية التوصل الى اسلوب جديد وعادل لتسوية المنازعات ، واشير بذلك الى تصديق البرلمانين الوطنيين على اتفاقيات في اوسيمو في عام ١٩٧٥ . ويدخل هذه الاتفاقيات الهامة حيز التنفيذ ، فان ايطاليا - رغم ان ذلك قد تم بتضحيات كبيرة قبلتها - قد وضعت حدا لفترة من القلق والتوتر في العلاقات بينها وبين شعب صديق مجاور لها هو شعب يوغوسلافيا ، وبذلك فقد فتحنا الطريق امام علاقات التعاون المثمرة بين بلدينا . وان الحدث في رأينا هام للغاية ، ليس فقط بالنسبة للاطراف المعنية بصورة مباشرة فقط ، ولكن في رأبي ايضا ، بالنسبة لاجزاء المجتمع الدولي الذين عليهم ان يتغلبوا على خلافات مماثلة . ووفقا للمبادئ التي تستوحى منها ايطاليا سياستها الخارجية ، فقد اتبعنا اسلوب التسوية السلمية الذي يقضي بالبحث عن فرص التعاون ، وتوصي ايطاليا الجمعية العامة بهذا الاسلوب ، في الوقت الذي تظهر فيه توترات وخلافات جديدة تضاعف من خلافات الماضي ، مما يزيد تهديد السلام ويعقد مهمة الامم المتحدة في مجال حفظه .

وفي هذه الدورة للجمعية العامة ، فان اسرة الامم المتحدة الكبيرة قد انضمت اليها جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي .
واسمحوا لي ان اضم صوتي بحرارة الى التحيات والتمنيات التي وجهت الى هذين العضوين ، والى الوفدين اللذين يمثلانها في هذه القاعة .

ان ايطاليا تقيم فعلا علاقات ودية ، وعلاقات تعاون مع هاتين الدولتين وتنوي تعزيزهما وتنميتها ، وذلك لمصالحهم المشتركة .

وهكذا فقد احرزت الامم المتحدة خطوة اضافية نحو العالمية التي هي شرط اساسي لانجازها لمهمتها بصورة فعالة ، وتعزيز دورها وهيتها .

كذلك فاننا نؤيد دون تحفظ التقرير الخاص بأنشطة المنظمة الذي قدمه الامين العام فالدهايم خلال هذه الدورة . كما نؤيد ، على وجه التحديد ، الآراء الاساسية في هذا التقرير ، والتي يمكن ان تلخص في اطار دعوة موجهة الى الدول الاعضاء لتنسيق المصالح الوطنية في جميع القطاعات السياسية والعسكرية والاجتماعية والا دارية مع المصالح طويلة المدى للمجتمع الدولي بأسره .

وحيث انه على المستوى الدولي سوف لا تؤدي المخاطر وسوء الفهم الى التوترات بين الدول فحسب ، بل سيؤدي ذلك الى تناقضات ومنازعات داخلية بين الافراد والمجموعات والمؤسسات ، لذا فانه من الضروري ان نضع الجهود حتى تتمكن الامم المتحدة من ان تلعب دورا اكبر في مجال حماية حقوق الانسان . اننا مهتمون بكل اقتراح ومبادرة مفيدة في هذا المجال ، ونحن نجد تأييدنا التام للاقتراح الخاص بانشاء منصب مندوب سام لشؤون حقوق الانسان تابع للامم المتحدة ، ونعتبر ايضا انه من المرجو تعزيز الاجراءات المنصوص عليها في القرار ١٥٠٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وتثق ايطاليا في ان الشخصية الانسانية يجب ان تكون نقطة التقاء لاية مؤسسة يحاول المجتمع الدولي اقامتها ، وان كرامة وحرية الفرد هما الهدف الاسمي لأي نظام يكفل الضمانات بين الدول . ويجب على الامم المتحدة ان تعرف كيف ترد على هذا الرجاء بصورة تتفق مع عصرنا هذا وان تستجيب الى هذه المهمة . ان هذه ضرورة ملحة نتجت عن تيار من الافكار والآراء التي اصبحت متأصلة في ضمير العالم والتي لا يمكن ان يخلط بينها وبين مجرد انفعال انساني . ان الاعتراف بذلك والاعتراف بطبيعته السياسية عمل يتسم بالواقعية على الرغم من ان الخلافات في وجهات النظر بشأن افضل الوسائل لتحقيق ذلك مازالت كبيرة .

ومن واقع احترامنا وتأييدنا لهذه المنظمة ، فانه يمكن للأمم المتحدة أن تدخل الى انطلاقة ضرورة وعمل ينبغي أن يكون فعالا ، وذلك لمواجهة المشاكل التي تواجهها الانسانية والتي لا تزال بحاجة الى حل نظرا لتزايد تدهورها .

وفي هذا الشأن أود أن اذكر بوجهات النظر التي عبر عنها أمام هذه الجمعية السيد وزير خارجية بلجيكا بصفته الرئيس الحالي لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية .

ان ايطاليا بصفة خاصة - تدرك خطورة المشاكل التي يفضي اليها تدهور الموقف في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر ، وذلك بالنسبة لأمن المنطقة والسلم العالمي . واننا أيضا ندرك أنه من الطح ضرورة القيام بعمل حاسم من أجل استئناف المفاوضات ، والمشاركة الكاملة والتامة لكافة الاطراف المعنية في مفاوضات فعالة من أجل السلم في اطار مؤتمر جنيف . ولكي يكون ذلك الأمر ممكنا ، فلا بد أن يلتزم جميع الاطراف ببذل أقصى الجهود بحزم وبارادة جديدة للتغلب على الشكوك والمخاوف المتبادلة .

وان ايطاليا ان تدرك تماما ضرورة أن تستأنف ، وعلى وجه السرعة ، مفاوضات السلم، لذلك فقد أكدنا مرارا ، أننا على استعداد لان نسهم في البحث عن حلول ، وأن نشترك في مرحلة تطبيقها ، أي المشاركة في نظام ضمانات دولية في اطار الأمم المتحدة . وفي اطار ترتيب شامل ، يجب على الطرف العربي أن يكون على استعداد لقبول حق اسرائيل في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، كما يجب على اسرائيل من جانبها أن تعترف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني .

ونحن نعتبر أن مشاركة مثلي جميع الدول المعنية بصورة مباشرة ، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني ، يجب ان تكفل في مفاوضات السلام ، وبصورة ملائمة تحدد في ضوء مشاورات بين كافة الاطراف المعنية .

وقد اعلنت ايطاليا مرارا المبادئ التي يجب أن يستوحى منها العمل الذي يهدف الى التوصل الى تسوية سلام عادل ودائم . وبالنسبة لجوهر المشكلة لا بد من أن نؤكد ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والامتناع عن أية اجراءات قديمة أو جديدة تؤكد الوضع القائم للاحتلال بما يتعارض مع ما نرجوه ، واحترام سيادة

واستقلال وسلامة اراضي كافة دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها تحميها ضمانات دولية .
وكذلك الاعتراف المحدد للحق المشروع للشعب الفلسطيني الذي لا يمكن أن نرفض حقه في أن يكون له
وطن ، وأن يعبر عن كيانه الوطني ، عن طريق انشاء كيان دولي .

اننا ننظر بقلق عميق الى مظاهر الخلافات والشكوك الاخرى التي تخيم على مسرح الشرق
الاطلسي ، والتي لا تزال تعوق احتمالات اجراء تسوية ، وأشير بذلك بصفة خاصة الى استمرار التوتر
في جنوب لبنان ، ذلك المركز الخطير للتطورات التي لا يمكن التحكم فيها .

وأود أن أعبر على أمني في أن تتبدد في أسرع وقت ممكن التهديدات التي تتعرض لها
وحدة واستقلال وسلامة أراضي لبنان ، نظرا لانها تعوق جهود البناء القومي الذي تقوم به بعزم
حكومة لبنان على أساس التفاهم والاتفاقيات العربية التي تمت في خريف عام ١٩٧٦ .

وفي قبرص لا تزال هناك مواجهة مؤلمة . ونحن مقتنعون بأن أية تسوية مرضية للنزاع في قبرص
يجب أن تقوم على أساس سيادة واستقلال وسلامة اراضي البلاد ، ولكن هذا الهدف لا يمكن
أن يتحقق الا عن طريق الحوار المباشر بين الاطراف المعنية ، وبفضل ارادتها في أن توفق ،
من أجل المصلحة العليا لجميع القبرصيين ، بين المطالب المتباينة للطائفتين . ولذلك فاننا لا نزال
نتوجه الى الاطراف المعنية بندا ملح لكي تستخدم جميع الوسائل وتدخّل في حوار من أجل التوصل
الى حل وسط .

ان منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ليست فقط هي المنطقة التي ما تزال بها شواهد التوتر
وعدم الاستقرار ، ان نلاحظ ذلك ايضا للأسف أكثر فأكثر في القارة الافريقية حيث توجد مواقف
تمهد الطريق للتدخل الاجنبي والمواجهات الايديولوجية والسياسة المصطنعة بين بلدان القارة ،
وذلك على حساب احتياجاتها الاولية من التنمية والتعاون . وفي منطقة القرن الافريقي ، نشاهد
بقلق عميق ازدياد التوترات والمنازعات التي تحدث الا ما جمة للشعوب الصديقة ، وتوشك أن تغير
التوازن القائم في منطقة لها أهمية حيوية بالنسبة للسلم والتعاون الدوليين .

ان الحل الايجابي لمسألة جيبوتي التي حصلت على الاستقلال بطريقة سلمية ، والتي نحيا
انضمامها الى المجتمع الدولي ، لم تتبعها مفاوضات فعالة من أجل حل بقية المشاكل الدقيقة
في المنطقة .

وفي مواجهة الموقف السائد اليوم بين أثيوبيا والصومال ، فان المهمة الجوهرية الأكثر إلحاحا هي أن يتم التوصل - دون تأخير - الى وسائل فعالة لتخفيف التوتر بين هذين البلدين ، وخلق الظروف الملائمة من أجل حوار بناء . والى هذين البلدين الافريقيين اللذين تربطنا بهما روابط ودية عميقة وعلاقات تعاون لموسسة ، نتوجه من فوق هذه المنصة العالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بندا* ملح من أجل السلام بينهما .

انه يجب على المجتمع الدولي ألا يألو جهدا لتشجيع أية مبادرة تتم على أساس مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الافريقية ، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومن أجل أن يخلق الاستقرار والسلم في المنطقة اشكال تعاون مشر بين كافة دول منطقة القرن الافريقي ، فلا بد أن يتم تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات ، حيث تؤخذ في الاعتبار تطلعات شعوب تلك المنطقة .

واننا على ثقة أيضا ، من أنه لكي نمنع امتداد وتدهور الخلافات في افريقيا ، فلا بد أن يتم بأسرع ما يمكن القضاء على آخر آثار الماضي الاستعماري ومقاومة السياسات العنصرية بحزم . ان الاستراتيجية التي وضعت مؤخرا على مستوى المحافل الدولية ، والتي نجد صورا حديثة منها في بيانات مابوتو ولاجوس ، يجب أن تترجم من الناحية العملية الى عمل حاسم ومنسق على المستوى السياسي والاقتصادي ، من أجل تشجيع الحلول التي يتم التفاوض بشأنها ، بحيث تكون منصفة وواقعية . وبتأييدنا الكامل والتام لهذه الاستراتيجية ، فاننا - بالطبع - نأمل ان مثل هذا العمل يجب أن يتحقق على مراحل تدريجية لتفادي الصدمات الدموية بين القوى التي تواجه بعضها بعضا بصورة مباشرة .

وبالنسبة لروديسيا فان ايطاليا تؤيد الخطة التي وضعت مؤخرا من قبل المملكة المتحدة ، وبتأييد من الولايات المتحدة . لأن ايطاليا تعتبر أن تلك الخطة بمثابة محاولة واعية تكفل بصورة سريعة وفعالة ومنسقة ، انتقال كافة السلطات الى شعب زمبابوي . وبالنسبة لناميبيا ، فان عملية التفاوض التي تقوم بها مجموعة الاتصال المكونة من خمس أعضاء من مجلس الأمن ، توفر فرصة قيمة للاطراف المعنية بصورة مباشرة لضمان حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال وممارسة سيادته .

أود هنا أن أحيي روح التضحية والتصميم من جانب كل الذين قد قرروا في اتحاد جنوب افريقيا أن يتبنوا المثل العليا للديمقراطية ، والحريات المدنية ، والكرامة الانسانية . ومن بينهم رجال من الملونين ، ومن عقائد ومذاهب مختلفة . وقد سقط بعضهم على الطريق الشاق الذي اختاروه ، وأود باسمهم أن أشيد هنا بذكرى ستيفين بيكو ، الذي وجه قبل وفاته نداءً لبناء مجتمع غير عنصري ، عادل ومتساو بالنسبة للجميع ، يمكن في داخله ألا يكون اللون ، أو المعتقدات ، أو العنصر أسباب الفرقة والكرهية .

ان استمرار الفصل العنصري في جنوب افريقيا يجعل المجتمع الدولي يواجه مشاكل في حاجة الى حل على مستوى المعارضة المتزايدة لغالبية السكان في مواجهة نظام يشتمل على التمييز العنصري وانتهاكات حقوق الانسان بصورة خطيرة . ان هذه الاستجابة لا تتحقق الا بقيام مجتمع مفتوح لكل المساهمات على أساس مساواة جميع المواطنين فيه .

ان الأنباء الواردة من قارات أخرى تعدّ أكثر ايجابية . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الزيارة التي قمت بها في شهر حزيران /يونيه الماضي لجمهورية الصين الشعبية ، تلك الزيارة التي أسهمت في تعزيز علاقات التعاون المشمر القائمة بالفعل بين بلدينا . لقد وقعت في آسيا هذا العام أحداث ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي . وبعد أزمات الأعوام الماضية تستطيع تلك القارة اليوم أن تكتشف من جديد في اطار تزايد الانفراج واستقرار العلاقات الداخلية بين الدول ، مناخا يحبذ تنمية أشكال من التعاون الوثيق بين بلدانها مما يمهد الطريق للسلم والتنمية الاقتصادية . ونحن نأمل أن تعزز روابط التعاون هذه بصورة بناءة خلال الأعوام القادمة ، وأن يتم التغلب على مصادر التوتر والأزمات القائمة في المنطقة ، بروح من العدل والانصاف .

وهناك في العلاقات بين الدول الأمريكية تطورات معينة تشجع الحوار والتفاهم . ان الموافقة على الوثائق المعروضة على جمعية منظمة الدول الأمريكية في شهر حزيران /يونيه الماضي ، وكذلك التوقيع أخيرا على الاتفاقات بين بنما والولايات المتحدة في واشنطنون تشكل الدليل على ارادة الطرفين المعنيين في أن يتبعوا أسلوب التفاوض والتوفيق بين المطالب الخاصة لكل منهما . ان وجود رئيسي الدولتين من شمال أمريكا وجنوبها عند التوقيع على تلك الاتفاقات ، يضفي عليها وعلى الأسلوب المتبع في تحقيقها ، أهمية تتجاوز مضمونها القانوني ، ويبرز التعاون والتضامن بين الدول الأمريكية في مجموعها .

ان هناك دورا وحيدا يقع على عاتق الأمم المتحدة في مواجهة مثل هذه المشاكل مثل مشكلة التنمية والتعاون الاقتصادي .

ان الوضع الاقتصادي العالمي مايزال يثير القلق في بعض جوانبه . ونحن نسجل بالفعل اختلالا خطيرا في النظام الاقتصادي الدولي ، الذي — بدلا من أن يتطور كما كان متوقعا — مايزال يتميز بفروق خطيرة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وكذلك داخل هاتين الفئتين — من البلدان .

ان عدم كفاية الاستراتيجيات المقترحة حتى الآن لمواجهة مشاكل التنمية الخطيرة يمكن أن يعزى الى الظروف الموضوعية للموقف الاقتصادي الدولي الحالي ، ولكنه يمكن أن يعزى أيضا الى صعوبة تصور الخلافات الهيكلية في حالات البلدان النامية كل على حدة ، وكذلك صعوبات استخدام علاج محدد لها .

ان هذه الاعتبارات تبرز ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق نتائج أفضل في مجال التعاون الاقتصادي ، مع وضع ترتيب أولويات بالنسبة لاستخدام الموارد المتاحة من ناحية أخرى . وان ايطاليا الواثقة تماما أن الوقت قد حان لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد يسمح لجميع الدول بأن تسيّر على طريق التنمية بصورة تتفق مع احتياجاتها وتقاليدها ، وأن تلعب دورا أكثر أهمية في عملية اصدار القرارات على المستوى الدولي . ويمكن أن يتحقق هذا الهدف ان ، اذا عرفنا كيف نجد الحلول للمشاكل القائمة ولاسيما تلك المتعلقة بالمواد الخام ، والتبادل التجاري ، ونقل التكنولوجيا ، والمديونية ، وهي مشاكل ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية والبلدان متقدمة النمو على السواء . ولا بد لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أن يقوم على أساس مفهوم للتنمية يمكن تقييمه ليس فقط على أساس معطيات كمية ، ولكن أيضا وعلى وجه التحديد مع الأخذ في الاعتبار المكونات الاجتماعية التي تتصل به اتصالا وثيقا . وانني أشير الى ضرورة التماس مستويات أعلى للتغذية ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والاسكان ، وفرص كافية للتوظيف ، وتوزيع عادل للثروة . يجب أن يبني المجتمع الدولي برنامجه وعمله على اقرار المتطلبات الأساسية والظروف التي تسمح بتلبية المتطلبات الأساسية للحياة في جميع أنحاء العالم . ويجب أن يكون الهدف من جهودنا الخاصة بالتعاون هو القضاء التدريجي على تلك العقبات التي مازالت تعرقل الوفاء بالاحتياجات

التي تشكل الأساس لأي نوع آخر من القلق الذي قد يبديه أحد بشأن كرامة الانسان وتحقيق ذاته .
وتبذل ايطاليا لكل هذه الأسباب ، ما في وسعها ، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى
متعدد الأطراف ، لتشجيع التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان النامية .
ومن ناحية أخرى ، فان الاعتراف بوجود عوامل مخلخلة للنظام الاقتصادي الدولي ، وملاحظة
أن المشاكل العديدة المطروحة بين العالم الصناعي والبلدان النامية ستؤدي بنا الى التشديد على
مدى تكافؤ الاقتصادات المختلفة والطابع الموحد للرفاهية والتقدم .
وأود في هذه المرحلة أن أعلق على نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . حقا ان
نتائج هذا المؤتمر لم تكن على مستوى الآمال الأصلية المتوقعة ، حتى ولو تكرر اعلان الرغبة في مواصلة
الحوار . وان مناقشة نقطة واحدة مثل الطاقة ، لم تنته الى نتائج مرضية ، لأنه لم يكن في الامكان ،
التفاهم حول اختيار محفل مناسب لمواصلة الحوار فيه .

وعلى كل من المستوى القومي والوطني فان ايطاليا تنادى وتشجع على تطبيق الاجراءات المحددة من أجل الاقتصاد في مصادر الطاقة ، وتأمل من البلدان التي هي نسبيا أكثر البلدان استهلاكاً للطاقة أن تبذل جهودها لتسهيل امكانية الحصول على مصادر للطاقة للدول التي هي في حاجة اليها للتنمية .

ان تخفيض الاستهلاك لم تكن له أهمية تذكر ، اذا لم يصاحبه مجهود حاسم للتنويع على أساس استغلال الطاقة حيثما يكون ذلك ممكناً ، بالتفاعل مع الموارد المتجددة الأخرى . وفي هذا المجال فقد لاحظت ايطاليا باهتمام شواهد البطء في برامج العديد من البلدان والصعوبات التي تواجهها على المستوى الدولي من أجل وضع أشكال للتعاون من أجل التنمية السلمية للطاقة النووية .

ولابد ان من بذل جهد مشترك لحل المشاكل القائمة والسماح للانسانية بأن تعتمد على هذا المصدر الضروري آخذة في الاعتبار الاحتياجات البيئية وعدم الانتشار . وفي رأينا ان احتمالات الأعوام المقبلة في مجال الطاقة لا تسمح بأى تأخير أو تردد .

وفي هذا الاطار ، تعتبر حكومة ايطاليا اننا يجب أن نتبع طريق الحوار وأن نعمل على وضع أشكال محددة من التعاون لايجاد حل ايجابي لهذه المشاكل ، ولست في حاجة الى التأكيد على علاقاتها الوثيقة مع الاحتياجات التي تواجهها العديد من البلدان النامية المجردة - مثل ايطاليا - من الموارد الطبيعية في هذا القطاع .

ولهذا الغرض ، فان الحكومة الايطالية تنظر بعين الاعتبار الى اقتراح الأمين العام بانشاء معهد للطاقة في اطار منظومة الأمم المتحدة .

ان سياستنا الخارجية التي هي سياسة سلام ، وتضامن وتعاون ، سياسة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية المحددة على أساس موافقة عريضة للقوى البرلمانية مازالت تتطور في اطارات ثلاثة متميزة ولكنها مرتبطة فيما بينها وهي : المجموعة الأوروبية ، حلف الأطنطي ، والأمم المتحدة .

لقد انطلقت ايطاليا وبكل طاقتها لبناء أوروبا المتحدة . وبالنسبة لنا ، فان الانتخاب بالاستفتاء العام المباشر للبرلمان الأوروبي يمثل مرحلة في غاية الأهمية القصوى في هذه العملية الخاصة بالبناء الديمقراطي الذي يهدف الى تحقيق مزيد من التكامل السياسي ، والاقتصادى

والاجتماعي . وعلاوة على هذا فان الاجراءات الحالية من أجل انضمام اليونان ، والبرتغال واسبانيا الى المجموعة الأوروبية يؤكد تضامن أوروبا في الاختيار الديمقراطي الذي قامت به هذه الدول ، وسوف توسع اطار الصورة الخارجية لهذه المجموعة نفسها .

حقا ان المجموعة الأوروبية قد أثبتت بالفعل انها لا ترغب أن تكون مجرد كيان يتسم بالأنانية والاكتفاء الذاتي وتعني فقط بالدفاع عن مواقف متميزة ، ولكنها تود أن تتحول الى كيان مفتوح بأوسع صورة ممكنة لأي شكل من أشكال التعاون المفيد .

والاطار الثاني للسياسة الخارجية لبلادي هو حلف الأطلنطي الذي تشترك فيه ايطاليا باقتناع عميق ومستمر ، ان هذا الحلف يلعب دورا حاسما بالنسبة للحفاظ على توازن أساسي من أجل حماية السلم ومن أجل تطوير حوار بناء في أوروبا .

والاطار الثالث والأوسع هو الاطار الذي تواصل فيه ايطاليا أنشطتها الخارجية وهو المجال العالمي للأمم المتحدة ، وفي رأينا أن هذا الاطار يوفر الاحتمالات الأكثر ملاءمة للحوار والتفاوض والتقابل مع جميع بلدان العالم وبصفة خاصة البلدان النامية .

ان تأييد حكومتي التقليدي لمبدأ شمولية الأمم المتحدة يمتد أيضا الى الوكالات المتخصصة جميعها ، التي تكون مع الأمم المتحدة منظومة عالمية وحيدة لا بد يل عنها للتعاون الدولي . ولا يمكننا ان ن ، الا أن نعبر عن قلقنا في مواجهة النية التي تم التعبير عنها في الولايات المتحدة بأن تترك أكبر الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والانسحاب منها ، ألا وهي منظمة العمل الدولية التي تلعب اليوم أيضا دورا هاما في وضع القواعد والسياسات الدولية في مجال العمل . ونحن لمقتنعون ان الولايات المتحدة سوف تتمكن من التغلب على الأسباب التي تؤدي الى ضيقنا من هذه المنظمة وانها سوف تستمر في تقديم مساعدتها للمنظمة بغرض الحفاظ على مميزاتها الأصلية وفعاليتها العملية .

وكذلك فان ايطاليا تؤكد انضمامها التام وتأييدها التام لجهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق نزع السلاح .

وعلاوة على الحكم الأخلاقي ان الذي يجب أن تصدره عندما نواجه خطورة تحويل الموارد التي ينتهي اليها سباق التسليح ، وبالإضافة الى أي انتقادات نود التعبير عنها بالنسبة للاتجاه الى تراكم

أسلحة الموت والدمار ، أعتقد انه من واجبنا أن نعلن بصوت عال كم من الخطأ الادعاء بالتوسل الى استقرار من خلال توازن عسكري يمكن أن يتحقق في حين انه كان يمكن الابقاء عليه على مستويات أقل تكلفة لنا جميعا . ولضمان أمن الدول مع تفادي ، في الوقت ذاته ، تضحيات شعوبها - من أجل هذه القضية الهامة والمتزايدة بصفة مستمرة - بجزء من ثمار عملها ، فان الحل الوحيد هو التخفيض التدريجي ، والمتوازن للمعدات العسكرية والقوات العسكرية المتواجحة .

وان اتباع طريق الحد من الأسلحة ، لا يعتبر استجابة فقط للحاجة الملحة والحالية للحياة والتنمية ، ولكن أيضا تشجيع تخفيف التوتر بين الدول بما يساعد على القيام - دون أن يكون فسي ذلك نوع من الخيال - بالحوار المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح الكامل . وبنظرة الى هذا المجهود ، فان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في شهر مايو المقبل تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي فرصة طيبة وقيمة . وايطاليا مع البلدان الأخرى ، التي انضمت الى المبادرة التي بدرت في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، تعمل بصورة بناءة ونشطة وبصفة خاصة ، في اطار اللجنة التحضيرية من أجل ضمان تحقيق أهداف هذه الدورة ونجاحها .

ان الاعداد لوضع برنامج نزع سلاح شامل وكامل يعني أيضا وضع بعض الأولويات في اطار منسق ومتوازن . وايطاليا تعتبر ان هذه الأولويات لا بد أن تتضمن أيضا ضرورة بذل جهد للبحث عن الاجراءات الهامة الملائمة لنزع السلاح النووي ، وكذلك بذل جهود موازية لاحتراز تقدم على طريق نزع السلاح التقليدي ، خاصة نحو تحريم الأسلحة الكيميائية . ولهذا فاننا نعتبر انه من الأساسي اعطاء الأهمية والحوية اللازمة للمفاوضات الجارية في الوقت الحاضر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للحد من الأسلحة النووية . واننا نأمل أن يصاحب هذه المفاوضات تقدم لاحق في مجال تخفيض الترسانات الذرية القائمة كما هو منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وان هذه المعاهدة لهي أداة ووثيقة في غاية الأهمية من أجل تحقيق المزيد من التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونحن نأمل من جميع الدول التي لم توقع على هذه الاتفاقية بعد ، أن تقرر الانضمام اليها قريبا .

ومن أجل تشجيع حد متوازن من التسلح لا بد من التركيز والتوسع في العالم في عملية الانفراج التي بدأت في أوروبا منذ بضعة أعوام والتي سوف تكون محل اختبار في بلفراد .

وفي هذا الشأن أود أن أذكر بأن الحكومة الإيطالية رأت دائما أن دورة بلغراد يجب أن تنجز بصورة محددة وبناءة المهمة التي أوكلت اليها بمقتضى الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، وأن تشجع دون تحيز لتطوير عملية الانفراج ، من أجل تنفيذ جميع أحكام الوثيقة الختامية الموقع عليها من قبل الدول ال ٣٥ . لقد انعكس هذا الرأي في الوثيقة الختامية للاجتماع التمهيدى ، وان لدينا كافة الأسباب التي تدعونا لكي نعبر عن أملنا بأن الحوار الذى سيبدأ في العاصمة اليوغوسلافية سوف يتقدم بصورة تتفق مع ما هو منتظر منه .

وحيث يتدعم الانفراج أكثر فأكثر ويتحول في أوروبا الى عملية لارجعة فيها فنحن نعتقد ان علينا ان نضاعف جهودنا لتشجيع انتشار الاشخاص ، والافكار ، والخبرة ، حتى نفهم بصورة افضل ان مصالح وتطلعات الشعوب هي قاسم مشترك اعظم .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي ختاماً ان اعبر عن ثقتي بأنه تحت قيادتكم الحاسمة ، فان اعمال هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة سوف تكون ثمرة وعلى مستوى مايتوقعه منها المجتمع الدولي . ويمكن ان اؤكد لكم ان وفد ايطاليا سوف يبذل ، من جانبه ، كل ما هو ممكن لمساعدتكم على تحقيق هذا الهدف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر وزير خارجية ايطاليا على كلماته الرقيقة

التي وجهها لي ولبلدي .

(السيد فان دير ستويل) (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه

الدورة للجمعية العامة تبدأ اعمالها في ظروف يكتنفها عدم الاستقرار ، وتنطوي على اخطار محدقة بالسلم العالمي . وهذا مدعاة للقلق العميق على القضايا السياسية والادبية . وهناك شك في مقدرة الامم المتحدة على مواجهة التحديات التي تواجهها . ويجب على الجمعية العامة في ضوء هذا الموقف ان تهنيء نفسها بأنه كان من حظها ان تكون ، ياسيدى الرئيس ، مستعداً لرئاسة هذه الدورة ، وان حكومة وشعب هولندا قد ابدوا اعجابهم دائماً بشعور بلدكم القوي بالاستقلال . وانني اهنئكم بكل حرارة .

ونياًبة عن حكومة مملكة هولندا أود ان اقدم ترحيباً حاراً للأعضاء الجدد في المنظمة ،

جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي .

ان الامين العام في تقريره السنوى يبدي قلقاً عميقاً حول حالة العالم والمنظمة ، وفي

الواقع فان الحقائق الايجابية والتطورات تطفئ عليها الاحداث والمواقف السلبية ، والانتخابات الحرة ، والعودة للديمقراطية تتباين مع انتهاكات متزايدة لحقوق الانسان ، والتقدم في الحوار بين الشمال والجنوب ، والرخاء في بعض اجزاء العالم تطفئ عليها البطالة ، والتضخم ، والسياسة الحمائية ، واستمرار الفقر الجماعي ، والافتقار الى تقدم في احداث تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية العالمية . والتقدم نحو الانفراج في أوروبا ، وعدم وجود الحرب في بعض المناطق

يجب ان يقاس بحالة الجمود الخطيرة في الشرق الاوسط ، وتزايد العنف في الجنوب الافريقي ، وتزايد خطر انتشار الاسلحة النووية . (*)

وأود ان اركز على الآثار الادبية للقضايا التي تستدعي ان تتخذ الجمعية العامة اجراءً لحلها . فكثيرا ما نميل الى تجاهل ونسيان المسؤولية الادبية لاجزاء الامم المتحدة في غمرة انشغالنا بالمصالح الوطنية الانانية ، ومع ذلك ، لا يوجد قانون لسلوك الامم افضل مما يقدمه الميثاق ، فهو يتضمن القيم الانسانية التي يجب ان تسترشد بها سلوك الدول والمجموعة الدولية فسي ادراك المسؤولية الجماعية تجاه المشكلات المشتركة ، والتسامح وضبط النفس على الصعيد الوطني والاستعداد ، للتنازل ، والعدالة ، واحترام كرامة الانسان ، وحقوق الفرد ، والاهتمام بأحوال الفقراء والمقهورين .

وينص الميثاق نفسه على الاجهزة والمؤسسات والاجراءات اللازمة للتعاون بغية تحقيق هذه القيم السامية . ولكن هل تستطيع المنظمة ان تسير عالم اليوم ؟ هناك نوع من المفارقة : بيد وان عالمية التمثيل امكن تحقيقها ، ولكن في الوقت ذاته يهدو ان الدول تتحول بعيدا عن المنظمة بانشاء هياكل مماثلة ، وبذلك تحبط نظام التعاون عن طريق تسييس الامور دون داع . والوجه الآخر من العملة هو ان الاحباط الذي يسببه الافتقار الى التقدم في حل المسائل الحيوية يؤدي الى التسييس والى مؤسسات بديله . ومما يبعث على القلق ان الاحاديث الطويلة عن ضرورة دعم الامم المتحدة ، واعادة تشكيل اجهزتها الاقتصادية والاجتماعية لم تؤد بنا الى اية نتيجة .

وعلى اساس هذه الخلفية اود ان اتحدث عن بعض القضايا الاساسية اليوم . فيما يتعلق بعدد من المشكلات فان وزير خارجية بلجيكا اوضح بجلاء موقف الدول التسع ، وركز على الارادة السياسية لبلادنا ، والتعاون بطريقة بناءة نحو ايجاد حل . وينفس الروح اود ان اضيف بعض الملاحظات نيابة عن حكومة مملكة هولندا .

في الشرق الاوسط ، وللمرة الاولى تقريبا منذ بداية النزاع ، نأمل ان يبدأ مؤتمر سلام حقيقي للبدء في وضع تسوية دائمة . ولقد ابدى الساسة المسؤولون في هذه البلدان المعنية

(*) تولى الرئاسة السيد نيلسين من الدانمرك .

رغبتهم في السلم . وفي كل مكان ، يتزايد الاعتقاد بضرورة انتهاء حالة الحرب وقد حان الوقت في النهاية لتكريس الموارد البشرية والمادية في المنطقة للتنمية السلمية . في ظل هذا الموقف ، من الاهدمية الحيوية ان تمتنع كل الحكومات المعنية عن اى بيان او اية سياسة وخاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية ، مما يشكل عقبة امام السعي وراء السلم .

ان الموقف في الجنوب الافريقي احد مصادر القلق المستمر والمتزايد . وان وفاة ستيفن بيكويث انكارا للحقوق الاساسية التي ما زال الشعب الاسود في جنوب افريقيا يعاني منها . وفي مؤتمر لاغوس لمكافحة الفصل العنصرى فان الاهتمام العميق لحكومة وشعب هولندا تم الاعراب عنه حينما دعونا الى فرض حظر الزامي للسلاح ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وحينما اوضحنا حتمية التدابير الاقتصادية الموجهة ضد هذا البلد والمنصوص عليها في الميثاق نفسه اذا رفضت حكومة جنوب افريقيا ادخال تغييرات اساسية في مجتمعا دون ابطاء . لقد قلنا ذلك في العام الماضي ، ولكن يبدو انه لم يحدث اى تغيير على الاطلاق ، وقد طبقت هولندا لعدة سنوات حظرا على شحنات الاسلحة وكذلك اوقفت ضمانات ائتمان الصادرات . ويجرى النظر في اتخاذ خطوات اخرى مثل الحد من الاستثمارات الجديدة .

لقد اوضح مؤتمر لاغوس لجنوب افريقيا بطريقة لالبس فيها ان سياسة الفصل العنصرى غير مقبولة اطلاقا وان استمرارها سيكون له بالتاكيد تبعات خطيرة . وفي الوقت ذاته ، فقد سار على طريقة بناءة بأن دعا في اعلانه الختامي حكومة جنوب افريقيا لكي تسمح لجميع الناس ، بغض النظر عن عنصرهم ، اولونهم ، او معتقداتهم ، بما في ذلك الاقلية البيضاء ان يشاركوا - على قدم المساواة - في رسم مصير امتهم . ونأمل في ان تتفهم جنوب افريقيا هذه الرسالة وان تستجيب للنداء الموجه اليها ، وان تتخلى عن الفصل العنصرى قبل ان يسود العنف .

فيما يتعلق بالتطورات في ناميبيا ، وفي روديسيا الجنوبية فانها وصلت الى مرحلة حرجة وتؤيد هولندا الجهود الدولية المكثفة من جانب الامم المتحدة ومن جانب الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن لكسر الجمود في ناميبيا وحل المشكلة على اساس الانتخابات الديموقراطية تحت اشراف الامم المتحدة حتى تمكن شعبها من ممارسة حق تقرير مصير بلده بحرية . وتؤيد حكومة هولندا بشدة الاقتراحات الانجلو امريكية بشأن روديسيا الجنوبية ، وانني أحث كل الاطراف المعنية ان تمسك بما يبدوا انه آخر فرصة للانتقال بطريقة سلمية الى الاستقلال عن طريق الانتخابات المبنية على صوت واحد لكل فرد . وهولندا على استعداد للمساهمة في انشاء صندوق التنمية لزمبابوى بشرط ان يكون هذا الصندوق مقبولا للحكومة المقبلة لزمبابوى الحرة التي تنتخب على اساس حكم الأغلبية .

من القضايا الادبية الملتهبة في عالمنا اليوم ، قضية حقوق الانسان . فالتشجيع على احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية ، من بين الاهداف الرئيسية لسياسة بلدى ايضا . ان حقوق الانسان تشير قلما عاما اكثر مما مضى . ويعتبر اعلان هلسنكي ، مع الالتزامات الواضحة فيه في ميدان حقوق الانسان ، وسياسة الحكومة الامريكية ، كل هذا يعتبر دليلا واضحا على هذه الحقيقة . ولكن هناك ايضا حقيقة فظيعة وهي ان الانتهاكات المستمرة المنتشرة تزداد في بقاع كثيرة من العالم ، وكثيرا ما نجد في الامم المتحدة ان الدوافع والمصالح تملو على الاعتبارات الحقيقية لاحترام حقوق الانسان . والاجراء المشروع من الامم المتحدة فيما يتعلق بعدد بسيط من حالات محددة يفوقه صمت مطبق في عدد كبير من الحالات التي تشير قلما مماثلا أو أكبر . وقد فشلت الامم المتحدة في التصرف ضد ويلات الارهاب واحتجاز الرهائن . وعلى هذه الجمعية ان تبذل جهدا كبيرا لكي تواجه هذا النشاط الذى يشير سخط الجميع .

ان الكفاح من اجل حقوق الانسان يتضمن حقوقا مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية . والاعتراف بهذه الحقوق امر لازم لتحقيق تطوير الشخصية الانسانية بالكامل . وتعزيز حقوق الانسان يتضمن تحقيق هياكل عادلة اجتماعية واقتصادية ، وهي تشكل عنصرا لاغنى عنه في عملية التنمية .

مع ذلك ، لا استطيع ان اقبل الفكرة القائلة بأن مراعاة الحريات الاساسية يجب ان تخضع لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي . فعدم المقدرة على ضمان التمتع بحق اساسي يجب الا يكون مبررا لانتهاك حق آخر .

وعلى الامم المتحدة مهمة مزدوجة حساسة يجب ان تقوم بها في مجال حقوق الانسان : وهي وضع المستويات وتنفيذها . ومجمل المستويات الانسانية الموضوعية في المعاهدات والاعلانات والقرارات يحتاج الى تقييم مستمر واستكمال . هذه الدورة للجمعية العامة يجب ان تركز تقريبا حول قضية السجناء السياسيين والتعصب الديني . وتمشيا مع القوة الدافعة التي نتجت عن السنة الدولية للمرأة ، فعلي هذه الدورة ان تضع المعاهدة النهائية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة . واسمحوا لي ان اركز في هذا المجال على دور الامم المتحدة في تحسين مركز المرأة . ان مهمة الامم المتحدة في ميدان تنفيذ ذلك صعبة وحساسة . وبموجب الميثاق فان للامم المتحدة سلطة وواجب خلق الجهاز الملئم لحماية حقوق الانسان . فالجهاز الحالي غير كاف ، بل يتعرض لخطر الحد منه . ومما يدعو الى الاسف اكثر من ذلك ، الافتقار الى الارادة السياسية للدفاع عن حقوق الانسان . وهناك ثغرة كبيرة بين النظرية والتطبيق ، وبين المستويات المعلنة وبين الحماية الفعلية لها واحترامها . وسد هذه الثغرة من جانب كل الحكومات والشعوب يمكن ان يسهم اسهاما فعالا لتحقيق هذا الهدف .

ان هذه الجمعية ستبحث مرة اخرى حالة حقوق الانسان في شيلي . واذا كانت حكومة شيلي مخلصه فيما اعلنته من اهتمامها بحقوق الانسان ، فيجب ان تسمح لبعثة أالانا بأن تدخل ارض شيلي وتراقب الاوضاع بنفسها . لكن استمرار القلق على الاحوال في شيلي يجب الا يؤدي بنا الى ان نتجاهل استمرار انتهاكات حقوق الانسان في اى مكان من العالم . وهناك يجب ان تعمل الامم المتحدة ايضا لمواجهة ذلك .

انني ارحب ببدء سريان العهدين التابعين للام المتحدة . وان حكومة بلادي سوف تصادق على هذين العهدين وكذلك على البروتوكول الاختياري الخاص بحق الفرد في التظلم ، في المستقبل القريب . ولكن اجراءات تنفيذ هذه الوثائق هو الحد الأدنى ، ولا تجعل بالامكان العمل بطريقة ملائمة لمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان . وقد حان الوقت للامم المتحدة لكي تنشئ منصب مفوض لحقوق الانسان ، يستطيع ان يقوم بالتحقيق ويبدل المساعي الحميدة ويقدم النصح في حالات حقوق الانسان المحددة . كما يجب تعزيز جهاز حقوق الانسان الموجود بالفعل الآن في الامم المتحدة - واشير بذلك الى لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية التابعة لها . وان معاداة قضية حقوق الانسان بطريقة سافرة او مستترة تمنع استخدام هذه المؤسسات . لذلك اود ان اركز على اهمية المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الانسان بوصفها مصدر لاغنى عنه من مصادر المعلومات والاعلام وكأداة للتعليم العام وتأييد ضحايا القهر . وستعارض هولندا كل الجهود التي تحاول كتم صوت هذه المنظمات وحقوقها .

من الناحية الاقتصادية ، فان العالم ليس في وضع افضل . فالمجتمع الدولي ما يزال يواجه ظروفًا اقتصادية واجتماعية في جميع انحاء العالم تتطلب اجراء عاجلا ومبدعا . وتواجه الحكومات في جميع انحاء العالم هذه المهمة الصعبة في الاختيار والتي تؤثر بطريقة مباشرة على رخاء مواطنيها . وفي العالم الصناعي فان محاربة التضخم والبطالة تحتاج الى تضحيات في دولة الوفرة . بيد ان الأسوأ من ذلك في كثير من البلدان النامية يضيف الركود ابعادا يائسة الى الحالات الصعبة بالفعل .

ان قضية التنمية والنمو تعد مسألة تهتم مصالح العالم الثالث فقط . ولكن الذي يتعرض للخطر الآن هو مستقبل وتنظيم وادارة الاقتصاد العالمي باسره لصالح البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية . وبالرغم من الجهود الجادة ، فان نظام الامم المتحدة قد اثبت حتى الآن انه غير كاف ، لكي يواجه بطريقة متماسكة هذه التحديات الجديدة المتداخلة في مجال الانماء في العالم الثالث ثم الحفاظ على النمو والنشاط الاقتصادي في العالم الصناعي .

وسواء سمي نظاما اقتصاديا عالميا جديدا أو لا فان إعادة التعديل الأساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات الوطنية أمر لازم الآن . هذا الدرس الذي تعلمناه من السبعينات . وفي أعقاب الدورة الاستثنائية ، والمؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة ، فان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي كان بمثابة علامة أخرى على طريق الحوار بين الشمال والجنوب . وقد كانت نتائجه هامة ولكنها محدودة . فلم تستطع أن تحرز تقدما في عملية التفاوض لأنها فشلت في الاعتراف بالحاجة الى احداث تغيير هيكلية . وأعبر عن الأسف لأن الدورة المستأنفة الحادية والثلاثين لم تستطع التوصل الى اتفاق حول تقييم مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، وعلى أسلوب متابعته . والمهمة الملحة لهذه الدورة هي أن تستأنف وتكثف القوة السياسية الدافعة لكي تبسداً مفاوضات جادة حول القضايا المحددة وأن تكون مستعدة للمستقبل . وأبدأ فأقول ، انه من الضروري لحكومات البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن تتحد في دفع وردع القوى التي تحاول فرض حماية تجارية ، وهذا بدوره سوف يكون له أثر منعش لاقتصادات العالم الصناعي . هنالك تناول جديد عملي لاختيار القضايا الأساسية التي يجري التفاوض بشأنها من جانب المعنيين بها ، وأشير الى السلع الأساسية ، والديون ، والتجارة والاستثمارات . ففي هذه المفاوضات نحن في حاجة الى التفرقة بين الوسائل التي نحتاجها في المواقف والظروف المحددة في البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو المعنوية ، يجب أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار المصلحة المشتركة للأغنياء والفقراء كنقطة انطلاق أساسية . ويجب أن تتمشى مع الاستراتيجيات والأهداف العالمية التي تم الاتفاق عليها .

وفي الوقت ذاته ، فان المجتمع الدولي يجب أن يبدأ الآن الاعداد لاستراتيجية تنمية جديدة ، من أجل تنفيذ نظام اقتصادي عالمي جديد لصالح البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية مثل هذه الاستراتيجية يجب أن تتضمن عناصر جديدة : الاهتمام العاجل لتلبية الاحتياجات الأساسية الانسانية في البلدان النامية وذلك في اطار احداث تغييرات هيكلية في البلدان النامية والمتقدمة النمو ، واشتراك الشعب بما في ذلك الشباب ، والتركيز على دور المرأة في التنمية وتنويع الأدوات وفقا للاحتياجات والظروف ، وكذلك الاجراءات والأهداف من أجل المحافظة على النمو في النشاط الاقتصادي في العالم الصناعي ، كجزء من جهد مشترك من أجل نشاط جماعي جديد للتنمية .

ونظرا للمهام الضخمة المعروضة علينا ، أرحب بصفة خاصة بيد أعمال لجنة برانت ، هذه اللجنة تستطيع أن تقوم بمهمة تكميلية هامة ، ويكون لها أثر حفاض على الاعداد لاستراتيجية الأمم المتحدة الانمائية .

من بين المشكلات العالمية التي لا يمكن أن تحل الا عن طريق الجهود المشتركة فان قضية الطاقة تعد واحدة من أكبر المشاكل الملحة ، فاذا لم تتخذ التدابير الكافية الآن ، يصبح من المحتمّ مواجهة أزمة جديدة وخطيرة للطاقة في الثمانينات لن نتكمن من تجنبها ، مما يؤثر على أفقر البلدان وعلى اقتصادات الدول الغنية . وقد فشلت الأمم المتحدة حتى الآن في الاستجابة لهذا التحدي .

ان البلدان الغنية تستهلك قدرا كبيرا من طاقة العالم ، ووفقا لذلك فان من مسؤولياتها الأساسية أن تحافظ على الطاقة ، وأن تشجع على استكشاف واستغلال الموارد التقليدية للطاقة وتطوير موارد بديلة . ولم يتم حتى الآن . وحكومة هولندا سوف تعمل في كل المحافل الملائمة من أجل وضع سياسات مشتركة منسقة في هذا الميدان .

ومع ذلك ، أود أن أوجه كلمة تحذير ، ففي رأبي أن الموقف فيما يتعلق بالطاقة خطير ولكنه لا يبعث على اليأس ، ويجب أن نرتاد كل امكانيات التوسع في مصادر الطاقة وآثار ذلك ، والشعور بالطابع الملح لا يجب أن يؤدي بنا الى اتخاذ قرارات غير مدروسة أو متعجلة ، وهناك امكانية لتحقيق كفاية أعلى في الطاقة . والمؤتمر الأخير تحت اشراف معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد أظهر أن مصادر استخراج الوقود الاحفوري من باطن الأرض لم تنضج بعد وانه من الممكن استخراج هذا الوقود بمعدل أعلى . ويمكن أن تكون الموارد البديلة للطاقة المتجددة مشجعة اذا خصص للتطورات التكنولوجية في هذا الشأن مزيد من الدعم أكثر من ذي قبل . وآمل أن العمل التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة حول مصادر الطاقة المتجددة سوف يعطي دفعة قوية لأنشطتنا في هذا الميدان ، ويمكن أن يكون لذلك فائدة كبيرة للبلدان الفقيرة ولنا جميعا . وتستطيع الأمم المتحدة ، بل يجب أن تلعب دور أكثر نشاطا في المسائل الخاصة بحوث الطاقة وتطويرها . وأنا واثق أن هذه الدورة للجمعية العامة سوف تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في الصيف الماضي .

فإذا بذلت الجهود الملائمة من جانب كل المعنيين فان نطاق الوفرة في الطاقة ، وتطوير الامدادات البديلة ، سيجعل في الامكان ، على المدى الطويل ، تحقيق التوازن بين العرض والطلب في ميدان الطاقة .

انني لا أرى سببا يدفعنا الى التسرع في تطوير الطاقة النووية . وان السباق في التكنولوجيا النووية اذا ترك دون أن يكبح أو دون اشراف يمكن أن يؤدي الى تأثيرات جانبية خطيرة غير مرغوب فيها . وأود أن أسترعي الانتباه ، بصفة خاصة ، الى خطر انتشار الأسلحة النووية وهذا أمر يحتاج الى اجراءات سريعة .

ان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل ضوابط سياسية هامة ، وقيمتها السياسية والعملية لا يمكن الاقلال من شأنها . ومع ذلك فان التكنولوجيات الجديدة المتقدمة يجرى تطويرها ، وهذا يجعل من السهل عبور عتبة القدرة العسكرية النووية . ونحن في حاجة الى اتخاذ اجراءات في اتجاهين . أولهما ، وجوب توسيع وتعزيز النظام القائم للضمانات والرقابة . وأود أن أحث على الاسراع في دراسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية - فيما يتعلق بتخزين المواد الانشطارية - حتى يمكن التوصل سريعا الى نظام دولي لتخزين البلوتونيوم تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وثانيهما ، فاننا نحتاج بشكل عاجل الى دورة مأمونة للوقود النووي لا تحتوى على كميات كبيرة من المواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة . ويجب أن نجعل التكنولوجيا النووية المدنية غير قابلة للانتشار .

ان حكومة هولندا ترحب بحرارة باقتراحات الرئيس كارتر لتقييم دورة الوقود النووي . ويحدونا الأمل في أن هذا التقييم سوف يؤدي الى جهود تعاونية حقيقية لمقدمي المواد والتكنولوجيا النووية ، وكذلك للمستهلكين دون تمييز ، وذلك للحد من الأخطار التي ينطوى عليها استخدام الطاقة النووية . وفي الوقت ذاته تلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة لكل البلدان . وحتى تتحقق هذه النتيجة ، فانه لا ينبغي بحال الحكم سلفا على نتيجة ذلك التقييم . كما يجب تجنب انتشار التكنولوجيات الحساسة والتي تزيد خطر انتشار الأسلحة النووية .

ان الاتفاق الصيكر للحظر الفعال والشامل للتجارب النووية سوف يدعم بصورة كبيرة نظام عدم الانتشار والاجراءات الاخرى للحد من سباق التسلح النووى . وهذا يثير المشكلة الخاصة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية . ان الآمال العريضة فيما يتعلق بالفائدة المرتقبة من مثل هذه التفجيرات لم تتحقق ؛ وفي رأبي ان الوقت قد حان للقضاء على عدم المساواة الأساسي ، في هذا المجال ، بين القوى التي لديها أسلحة نووية وبين القوى التي ليست لديها أسلحة نووية . ويجب أن يتحقق هذا عن طريق حظر شامل على التجارب يمنع التفجيرات النووية لأغراض سلمية من جانب أية دولة على انفراد ويجعل القوى النووية تكبح نفسها مثلها في ذلك مثل الدول غير النووية . لقد حان الوقت لكي نقطع هذا الطريق الخطير للحد من الانتشار الافقي والراسي . هنا وفي ذهني محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ويؤسفني أن هذه المحادثات قد أحرزت تقدماً ضئيلاً وقد لا تؤدي الى اتفاق قبل انقضاء المرحلة الأولى من اتفاقية ١٩٧٢ في تشرين الأول / اكتوبر . ومع ذلك فانني أشعر بالتفاؤل بسبب التطورات المأمولة في المناقشات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأيام القليلة الأخيرة . ان الحد من سباق الاسلحة النووية الاستراتيجية مسألة لا تحتل أى تأخير .

ويحدوني الأمل العظيم في أن الدورة الخاصة للجمعية العامة حول نزع السلاح ، والتي ستعقد بناء على مبادرة من البلدان غير المنحازة ، سوف تعطي دفعة سياسية جديدة لمفاوضات فعالة مثمرة لنزع السلاح . وفي رأينا فان لجنة مؤتمر نزع السلاح يجب أن تلعب دوراً هاماً فيها . ان الدورة الخاصة يجب أن تعطي أهمية كبيرة لنزع السلاح النووى ويجب ان تعالج مشكلة الاتجار الخطير المتزايد في الاسلحة التقليدية ، ويتوقف نجاح هذه الدورة على جهودنا المشتركة وعلى ارادتنا السياسية .

كل هذه المشكلات الملحة تشترك في تطبيقاتها المعنوية العميقة . ان التمييز العنصرى والارهاب وتعذيب المسجونين وانتشار قمع حرية الانسان والمظالم الاجتماعية قد أثارت ضمير العالم ، الذى لن يرتاح حتى يتم القضاء على هذه الأساليب غير الاخلاقية . ومن غير المقبول خلقاً أن تكون هناك وفرة ونسج لمئات الملايين أن يعيشوا في فقر ويؤس . ولا يرتاح ضميرنا

حين نرى أن أقلية تستهلك وتبهد مصادر الطاقة في العالم دون اعتناء بالفالبية العظمى من شعوب العالم . ومن غير المقبول ، عن طريق الاجراءات المتسارعة وقصر النظر ، أن نعطي الفرصة لخطر انتشار الأسلحة .

ان الجهاز المؤسس لمعالجة هذه المشكلات المعقدة كان قاصرا وغير ملائم . وقد لعبت الأمم المتحدة دورا سلبيا يقوم على رد الفعل بدلا من أخذ المبادرة ازاء الأحداث الخطيرة . فهل ياترى فقدت الدول الأعضاء الثقة في الامم المتحدة ؟ اذا كان الامر كذلك فلماذا فقدت الثقة؟ انني لا أؤمن بالخيال ، ولكنني ما زلت مقتنعا بقيمة الميثاق وبالا مكنيات الهائلة لمنظمتنا . ان مشكلات العالم اليوم يمكن ان تحل اذا توفر للدول الأعضاء الاصرار والعزم على جعلها تعمل بجدوى . وقد أثبتت الدورة الاستثنائية السابعة انها تستطيع ان تعمل اذا كانت الدول الأعضاء على استعداد ان تعرض المسائل الحيوية على الامم المتحدة للتفاوض حولها على أعلى المستويات السياسية . وهذا يصدق على الجمعية العامة نفسها ، وينطبق أكثر على الأجهزة الرئيسية المحدودة للأمم المتحدة : مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تتيج امكانيات كافية لاجراء المفاوضات الرسمية وغير الرسمية .

وانني أحث الدول الأعضاء على أن تحقق الاستفادة الكاملة من محكمة العدل الدولية التي عدلت اجراءاتها حتى تكون في موقف يسمح لها بالتصرف في المنازعات بين الدول الأعضاء بطريقة سريعة ذات كفاية . وفي اطار الحديث عن القانون الدولي أود أن أسترعي عناية الجمعية العامة الى المبادرة التي اتخذتها استراليا بتأييد من هولندا ودون أخرى ، لكي ندرج في جدول أعمال دورتنا البند الخاص بمراجعة عملية عقد المعاهدات المتعددة الأطراف . هذه المبادرة هي مثل على الامكانيات العديدة المتاحة للدول الأعضاء في ظل الميثاق لتجديد ودعم منظومة الامم المتحدة .

وأخيرا وليس آخرا ، فان الامانة العامة التي دافع عنها داغ همرشلد في خطابه أمام جامعة اوكسفورد عام ١٩٦١ ، والذي وصفها " كأداة تضاف الى الاساليب الدبلوماسية العادية لتقدم خدمة نشيطة متنامية للمصلحة المشتركة " . ان مواد ميثاق الامم المتحدة واضحة تماما .

وتاريخ الامم المتحدة به سوابق كافية ، والأمين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة لديهم السلطة والمبادرة والقوة على العمل والالهام . وانني أحثكم على استغلال هذه السلطة بالتشاور مع الاجهزة المشتركة لدى الحكومات لصالح الدول الاعضاء والمنظمات .

هذه المنظمة انشئت صبيحة انتهاء كابوس مخيف هو الحرب العالمية الثانية ، كجهاز جديد أكثر اكتمالا من أجل المحافظة على السلام . ان الميثاق يتضمن الخطوط التوجيهية للتعاون ، ولكن التعاون لا يحدث تلقائيا بل يجب أن نعمل على تشجيعه باستمرار ولنكن واعين بتزايد عدد المشكلات التي لا يمكن حلها الا عن طريق التعاون الدولي في مؤسسات مشتركة . والوقت ثمين ، وهناك مشكلات كثيرة يزداد تعقيدها بمرور الوقت . لذلك يجب أن نتعهد من جديد بالتعاون الفعال المشترك حتى يكون جيل عام ٢٠٠٠ قادرا على أن يصدر حكما ايجابيا على جهود جيل اليوم .

السيد دي ديروس فيريرا (البرتغال) (الكلمة بالاسبانية) : بسرور عظيم أنقل الى صاحب السعادة السيد لازار موجسوف ممثل يوغوسلافيا ، تهاني القلبية وتمنياتي الطيبة بمناسبة انتخابه كرئيس لهذه الجمعية العامة للامم المتحدة . أفعل ذلك بسرور عظيم حيث أن سيادته يمثل دولة صديقة اقامت معها البرتغال خلال الاعوام الاخيرة علاقات من الاحترام والمصلحة المتبادلة التي سوف تصل على وجه السرعة الى مستوى من الصداقة الوثيقة والتعاون ، والتي سوف تدل عليها الزيارة المقبلة للطرشال تيتو الى البرتغال بناء على دعوة من رئيس جمهورية البرتغال رملواينز .

اود ايضا ان اتوجه ببعض عبارات التقدير الصادق والامتنان للسفير هاملتون شيرلسي اميرا سنغ الممثل الموقر لسرى لانكا - وهي دولة صديقة اخرى ارتبطنا معها تاريخيا وثقافيا عدة قرون - للطريقة التي ترأس بها الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وأدار أعمالها بكل مهارة .

وبصفة خاصة يسعدني ان احببي السيد الأمين العام للامم المتحدة الدكتور كورث فالدهايم الذي لحسن بصيرته بالامور الدولية وروح التاريخ والعدالة التي يتسم بها ولصفاته الانسانية العالية تدن له الامم المتحدة ومجتمع الامم بالكثير .

والآن فانني أشعر بالسرور ايضا كي احبي قبول جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام
الاشتراكية في منظمة الامم المتحدة معبرا عن الامل في قيام تعاون وثيق ، في اطار منظمة الامم
المتحدة ، بين وفد البرتغال وبين كل من وفدى هاتين الدولتين ، والذي يمثل انضمامهما
خطوة اخرى ليس فقط تجاه الانتهاء من عملية تصفية الاستعمار التي عهد بها الى الامم المتحدة
بل وأيضا تجاه عالمية هذه المنظمة المرغوب فيها .

وفي العام الماضي ، صوتت بلادى لصالح القرار ٣١ / ٢١ للجمعية العامة ، الذى أوصى حينذاك بقبول فييت نام في الأمم المتحدة . ولقد تشرفنا هذا العام كذلك بتأييد مشروع القرار الذى أقر ذلك الانضمام .

وبانضمام جمهورية انغولا الشعبية الى الامم المتحدة في الدورة السابقة ، والذى لقي تأييدا قويا وترحيبا حارا فان كل الأمم التي تحررت من الاستعمار البرتغالي بمبادرة من البرتغال في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، قد اصبحت الان ممثلة في الامم المتحدة . وهكذا فاننا نشهد العزم الذى حاولت به البرتغال ان تنضم الى التاريخ ، ليس فقط لتأكيد آراء الأمم المتحدة ، ولكن ايضا التطلعات الطبيعية والمشروعة للشعوب التي كنا نستعمرها منذ قرون .

انني أحبي ممثلي مجتمع الامم الحاضرين هنا ، أوجه تحية خاصة الى ممثلي انغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزامبيق وسان تومي وبرنسيبي ، هذه البلدان التي تشكل معها البرتغال والبرازيل اليوم مجتمعا انسانيا عريضا تربطه وشائج الدم والتاريخ والتقليد والثقافة واخيرا اسفة مشتركة تلك التي اتحدث بها اليكم اليوم ، لغة ، كما أعلنت هنا في العام الماضي سوف تضطلع بدور متزايد في المهمة الهادفة الى التقارب بين البشر ومساعدتهم على التخلص من عزلتهم .

ونحن واثقون من الاعتراف مستقبلا بهذا الدور من الأمم المتحدة نفسها ، من خلال الاعتراف باللغة البرتغالية أحد اللغات الرسمية المستخدمة في منظماتنا . ويمكن أن نشير في هذا الشأن ، الى أن اللغة البرتغالية بالفعل قد استخدمت كلغة عمل في الاجتماعات الدولية التي عقدت باشراف الأمم المتحدة ، وكذلك في المؤتمر الدولي الاخير الذى عقد في مونتو تأييدا لشعبي زهاوى وناميبيا .

ونحن نعتقد ان ، ان اللغة البرتغالية يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في مساعدة الرجال في التغلب على الصعوبات التي يواجهونها في جميع المجالات الايدلوجية والفنية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية .

لقد اتاحت لي الفرصة ، في العام الماضي ، لتحديد المبادئ الرئيسية أمام هذه الجمعية ، تلك المبادئ التي تسير على هداها البرتغال الديمقراطية في مجال العلاقات الدولية ، والتي وردت في دستورنا .

ومنذ ذلك الحين ، وخلال العام الأول للحكومة الدستورية ، عملت حكومة البرتغال بما يتماشى مع هذه المبادئ .

وان أحد هذه الجهود التي تربي اليها دبلوماسيتنا ، والتي أود بصفة خاصة أن أشير اليها ، طلب البرتغال للانضمام الى جماعة السوق الاوروبية المشتركة ، والذي قدمناه في اذار/ مارس من هذا العام .

ان الروح التي سادت المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء* ماريو سواريز في العواصم التسع ، والتي كان لي شرف متابعتها تجعلني أنظر الي هذا الطلب بثقة .

ان التزامنا تجاه أوروبا المتحدة ، الديمقراطية القوية لهو شامل الآن . ان اوربا الديمقراطية ينبغي الا ينظر اليها كغاية في حد ذاتها ، بل كعامل للاستقرار وللسلم العالميين ، وكذلك كحليف طبيعي للدول النامية . ان اوربا الديمقراطية بالنسبة للبرتغال ، هي أساس لسياسة عالمية للتفاهم والتعاون .

ومن أجل ذلك ، فانه لزاما على دول أوروبا ، وحتى تلك التي تتباين نظمها السياسية ، ان تحافظ على جو من الانفراج في هذه القارة . ونحن بذلك ، نعلق اهمية كبيرة على مؤتمر بلغراد حول الامن والتعاون الاوروبيين . وان مجرد عقد هذا المؤتمر ، لهو بمثابة علاقة مشجعة .

سوف نتوجه الى بلغراد بروح بناءة ، مستعدين للاعتراف بالنتائج الايجابية التي تحققت بعد الوثيقة الختامية في هلسنكي ، ولكننا سوف نتطلع كذلك لدعم تنفيذ هذه النتائج .

اننا نعتقد أن الانفراج في اوربا سوف يشجع على تحقيق النظام الدولي ، الذي سيكون اكثر استقرارا وأقل تأثر بشبح النزاع العنيف . وانا امكن لمثل هذا التفاهم ان يسود ، في اوربا فانه من المؤكد ان مناطق اخرى سوف تنتهج نفس النهج .

وفي هذا السياق ، تعتبر البرتغال أن وجود دول منطقة البحر المتوسط في بلغراد وسيلة لجعل هذه الدول تتعرف على جهودنا التي نبذلها في مجال التفاهم .

ان العالم مايزال عرضة لغيوم واشباح للمشاكل الخطيرة التي تدعو الى مزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي ، والمنظمات الدولية . وسوف تبحت الجمعية العامة كل ذلك . ونحن نأمل ، من جانبنا ، في أن نسهم اسهاما ايجابيا اذا لم يكن نحو حلول لهذه المشاكل ، فعلى

الاقل لتوضيحها ولتقييمها على نحو أفضل

سوف أشير الى مشكلتين من هذه المشاكل ، بصفة خاصة نظرا لخطورتها ، ولأن الحكومة البرتغالية تهتم بهما الى حد كبير ، نظرا لطبيعتها الخاصة ولما تمثلاه من خطر على مصالحنا . وباعتبارنا أمة اوروبية وأطلسية ، فاننا نلتزم ازا* افريقيا ، ليست افريقيا الناطقة بالبرتغالية فحسب ، بل تجمعنا بافريقيا كلها روابط عديدة منذ قديم الازل . ولا نستطيع الوقوف مكتوفي الايدي ازا* ما يحدث في افريقيا ، ليس فقط لان ذلك يؤثر في النظام الدولي ، ولكن كذلك لاننا نحترم الدول والشعوب الافريقية الى حد كبير . كما انني اود ان اضيف اننا نعتبر ان هذا النضال سوف يضع حدا لهذه المواقف التي تعتبر علامة على الاستعمار ، وانكارا غير مقبول للحقوق الاساسية للانسان .

وستعمل البرتغال على اضافة جهودها الى جهود جميع الدول ، والقوى السياسية فسي العالم التي تندد بذلك الاستعمار في جنوب افريقيا ؛ وتندد كذلك بكل ما يحدث هناك مهما كانت الحجج أو الجدل الذي يدعو الى قيام هذه الامور .

ولهذه الاسباب ، تأمل الحكومة البرتغالية في أن استقلال ناميبيا ، سيتحقق قريبا مع الاحترام الكامل لوحدها وسلامة اراضيها . واننا لنثق في أن الجهود الدبلوماسية التي تبذل من أجل ذلك يجب أن تحقق النجاح نحو انجاز هذا الهدف ، عن طريق التفاوض وعن طريق التنديد بالاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وأود ، في هذا الصدد ، أن أشير الى قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، والذي يمثل اطارا لحل مقبول لهذه المشكلة . فاذا لم يتحقق ذلك ، سوف يكون من المستحيل تجنب تصعيد النزاع المسلح الذي يجرى منذ سنوات عديدة ، من اجل تحرير هذه الاقاليم ؛ ونتيجة لتعدت القوى المحتلة .

ولنفس السبب ، فان الحكومة البرتغالية تعرب عن أملها في أن نظام الحكم المتمرد فسي روديسيا ينتهي في وقت قريب . ان تفاقم الموقف في الاقليم له نتائج خطيرة بالنسبة للسلم والأمن لجميع الدول في المنطقة . كما أنه يؤدي الى اثاره مخاوف لا مبرر لها في المجتمع الدولي . وهناك من الادلة ما يوضح ذلك وهو يتمثل في الهجمات ضد موزامبيق ، وغزو اراضيها الذي ادانه مجلس الأمن .

واننا لنأمل أن نجد حلاً لوضع حد لتلك المأساة التي تجرى هناك حتى يمكن إقامة حكومة أغلبية في زمبابوى . وليس هناك أى طريق لتجنب تضحيات أخرى في الأرواح البشرية ، وكذلك تصاعد التوتر العنصرى والحدق الا عن هذا الطريق . كما أن التفاقم المستمر للنزاع قد يجعل تدخل قوى خارجية أمراً لا مئاص منه .

وفي هذا الصدد ، فاني أشعر أن الامم المتحدة سوف تعطي أهمية كبيرة للاقتراحات الاخيرة التي قدمتها المملكة المتحدة وساندها فيها الولايات المتحدة والتي تهدف الى اعادة الشرعية الى روديسيا وحل مسألة روديسيا .

وفي الوقت ذاته ، فاننا ندين النظرية وكذلك الممارسة بالنسبة للفصل العنصرى . واننا نتخذ هذا الموقف بحزم ، حيث أن البرتغال قد اتهمت بارتكاب بعض الأخطاء خلال الفترة الاستعمارية - تلك الأخطاء التي يجد البرتغاليون الديموقراطيون غضاضة في التنديد بها ، ان جميع أشكال التفرقة العنصرية كرهية بالنسبة لنا على الدوام . ان نهاية العنصرية يجب ألا تعني بأى حال من الأحوال فصل الأجناس في القارات ، بل انها بدلا من ذلك يجب أن تؤدي الى التعايش السلمى وكذلك اختلاط الشعوب في المناطق التي حتم عليهم التاريخ أن يعيشوا فيها . وبهذه الروح ، فان البرتغال قد حضرت أخيرا في لاغوس ، المؤتمر العالمى للعمل ضد الفصل العنصرى .

وهناك منطقة اخرى من العالم وهي الشرق الاوسط ، قد أصبحت في الثلاثين عاما الماضية مسرحا لمأساة تجرى رغم جميع الجهود المبذولة للقضاء عليها ، ورغم التأكيدات المتكررة للدول المعنية التي ترغب في التوصل الى حل سلمى ، فقد وقع الآلاف من الضحايا ، وأصبحت وسوف تستمر تمثل تهديدا خطيرا للسلم العالمى ، وهي تشكل مثلا صارخا على كيف يمكن أن تسود الأفكار الخاطئة المتعلقة بالأمن ، وكيف يمكن أن تؤدي الروح الانفصالية بأولئك الذين ينتهجونها الى طريق خاطئ .

ان البرتغال ليست لديها مصالح مباشرة في هذه المنطقة . الا أن التاريخ قد الزمنا عن طريق الثقافة والدم الارتباط بشعوب اشتركت وكانت ضحايا لتلك المأساة .

وانه لمن غير المحتمل بالنسبة للشعب البرتغالي وكذلك لحكومتى ، أن تعيش ملايين الأرواح ، في الشرق الأوسط ، تحت التهديد ، وأحياناً تحت قوانين الحرب الصارمة رغم جميع الجهود المبذولة من أجل التوصل الى صيغة للمسلم يمكن أن تكفل حق العيش لكل دولة في المنطقة دون استثناء ، وحق الشعب الفلسطيني في انشاء وطنه .

صيغة يجب أن توجد ، تضمن لاسرائيل احترام حدودها وحقها في الوجود ، ولكنها تمنعها من مواصلة ، تحت أى حجة كانت ، احتلال الاراضي التي لا تملكها والتي غزتها بالقوة منذ عشر سنوات مضت ، ومن محاولة مد نفوذها عليها عن طريق اقامة مستوطنات غير شرعية هدفها الوحيد هو دعم ، اذا لم يكن تشجيع ، " الوضع الراهن " ومن ثم فان الضمير العالمي يندد بها بكل جلاء . ان البرتغال لتضم صوتها الى اولئك الذين ينددون بهذه الأعمال ، وانها لم تفعل ذلك من قبل لسبب واحد هو أنها تعتبر ان هذا المحفل هو انسب المحافل لاعلان ذلك .

انني أكرره اني ينبغي ايجاد صيغة تمنع اسرائيل من السلطة التي تدعيها وهي انكار حق الشعب الفلسطيني ، الذى هو صاحب السلطة ؛ في تقرير مصيره . وينبغي التوصل الى صيغة لتمكين الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه في انشاء وطن له يعترف به المجتمع الدولي .

ان البرتغال تؤيد عقد مؤتمر جنيف على وجه السرعة ، مع اشتراك ممثلين للشعب الفلسطيني بحيث يمكن أن يحقق مطالبهم ، ويعطي لاسرائيل ضمانات خاصة بالأمن .

وفي الشرق الأدنى ، فان بلادى لاتزال تضطلع بمسؤوليات رسمية فيما يتعلق بتيمور الشرقية . وكما ذكرنا مرارا ، فان البرتغال ليست لها أية مطالب أو مصالح هناك ، الا أنها ترغب في انهاء ، بأفضل الطرق الممكنة ، عملية القضاء على الاستعمار في جميع هذه الاراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . واننا نعتقد انه لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال احترام حق شعب تيمور في تقرير مصيره والاستقلال ، كما ورد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، والذي ينطبق على كافة الشعوب التي تعاني من الاستعمار أو من السيطرة الاستعمارية . وفي هذه الظروف التي نعلمها جميعا ، لا يمكن أن يتم ذلك الا من خلال تنفيذ هذه القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد .

وفي هذه الحدود ، فان حكومتى على استعداد ، كما كانت دائماً ، أن تعطي للأمم المتحدة كل ما تحتاج اليه من تعاون ممكن في هذا المجال .

وأود في هذه المرحلة أن أضع أمام الجمعية بعض الأفكار التي دارت بخلدى عندما كنا نتمعن في تاريخ منظمة الأمم المتحدة والمطالب التي تواجهنا في الوقت الراهن بالنسبة للعلاقات الدولية .

إننا إذا حللنا أوجه النشاط التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة حتى هذا اليوم ، وحاولنا أن نؤكد ما هي المجالات التي عملت فيها ، والتي يلزم العمل فيها الآن بطريقة أكثر الحاحا ، فإننا نستطيع أن نستنتج أن الأمم المتحدة تدخل مرحلة جديدة من وجودها . إن هذه المنظمة قد تصورت ، كما أنها أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد بدأت في العمل عندما كانت ذكريات المآسي المظلمة والمعاناة لا تزال ماثلة في أذهان الناس ، وعندما كان الخطر يهدد بحدوث مأساة أكبر بقيام حرب أخرى ، وكان ذلك أمرا محتملا . ومن المفهوم ، وتحت هذه الظروف ، فإن صيانة السلم والأمن الدوليين كانت هي الهدف الرئيسي . إن جميع أجهزة الأمم المتحدة خلال السنوات الأولى من وجودها قد كرست جزءا كبيرا من عملها لمهمة محاولة تحاشي قيام المنازعات الدولية أو محاولة حل هذه المنازعات بالطرق السلمية كلما أمكن ذلك ، إذا لم يتيسر تحاشيها لسوء الحظ .

ومن الواضح أنه ليس من السهل تقييم مفهوم هذه الأعمال أو مجرد وجود الأمم المتحدة في سياق هذه الأحداث . ومن ثم ، فإنه من الصعب كذلك تقييم الاسهام المحدود للأمم المتحدة في الحيلولة دون حدوث أي نزاع أو حل أي أزمة . ومن الصعوبة بمكان أن نقول إلى أي مدى استطاعت منظمتنا جعل الحرب العالمية الثالثة لا تنشب حتى الآن ، ولكننا نستطيع أن نستخلص أننا قد عشنا في موقف يقوم على السلم النسبي ويرتبط بوجود وأعمال الأمم المتحدة .

ولكن السلم والأمن لا يمثلان الهدف الوحيد بالنسبة للأمم المتحدة ، وإذا كان من الواضح والجلي أن الحرب قد أدت إلى حدوث مآسي تعتبرها البشرية غير محتملة إذا ما تكررت ، فإنه كذلك من الواضح ومن الجلي أن مواقف المعاناة ، والتضحيات لا تزال قائمة مؤثرة إلى حد كبير على البشر ، وتخلق مواقف في بعض الحالات لا تقل بأية حال عن تلك المواقف التي تنجم عن الحروب . ومن ناحية أخرى فإن اهتمام المنظمة الدولية سوف يتركز بدرجة أكبر على المواقف التي تمتد خارج حدود الدول . وإن المثل الصارخ على ذلك هو حالة الشعوب التي لا تتمتع باستقلالها تلك الشعوب التي تسيطر عليها شعوب أخرى أو بايجاز هي المواقف الاستعمارية .

ومن ثم فانه ليس من العجيب أنه بمجرد قيام تلك الهياكل التي تهدف الى تقليل خطر نشوب حرب عالمية ثالثة فان الأمم المتحدة قد شنت حملة واسعة النطاق ضد الاستعمار . وينبغي ألا ننسى ذلك الاجراء الذى دفع اليه التضامن وأحيانا المصالح السياسية والتي كانت لا تتصل مباشرة بالعدالة أو عدم العدالة التي تسود في الموقف الاستعماري ، ولكن لاشك من وجهه نظري أن هذه المواقف شكلت مجالا لتدخل الأمم المتحدة بطريقة عادلة وأخلاقية ، ومن الناحية القانونية وذلك وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ان الاعمال التي تقوم بها الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ما تزال ، لسوء الحظ ، لم تستكمل بعد ، وما تزال هناك حالات تتطلب بسبب ابعادها وخطورتها الاتهين الجهود المبذولة من اجلها . ويبدو ان نهاية الطريق تلوح في الافق وليس من المجازفة القول بان ايام الاستعمار اصبحت معدودة .

اننا لنرحب ترحيبا تاما بالتغييرات التي حدثت في الكفاح ضد الاستعمار ، بيد اننا يجب ان نتذكر ان النصر في هذا الميدان سيأتي للامم المتحدة ان تركز جهودها في ميادين اخرى توجد فيها حالات لا يمكن للمجتمع الدولي ان يتجاهلها وهي تتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة . وأول مشكلة يجب مواجهتها هي مسألة نزع السلاح التي يجب ان نتغلب بشكل عاجل على ما يعترضها من جمود راهن وان نحقق تقدما منظورا في هذا الصدد .

واننا ندرك مدى تعقد المفاوضات حول نزع السلاح ، كما ندرك الاهتمام المشروع للدول فيما يتعلق بامنها ودفاعها ، ولكن من الواضح ان الحالة الحاضرة ليست مقبولة ولا يساور اي شخص ادنى شك في مدى الالحاح لايجاد حل لها .

وعليه ، فاننا ننتظر بامل متجدد عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٧٨ لاننا نشعر ان تلك الدورة ستمثل خطوة هامة نحو قيام عقلية جديدة وروح جديدة يجرى بهما النظر في هذه المسائل .

وبهذه الروح الجديدة فقط يمكن التغلب على الحالة الحاضرة وبغيرها لا يستطيع جهاز او تفاوض ان يزيل خطر الدمار المروع الذي نعيش في ظله .

وبينما اتعهد بالتعاون الكامل من جانب الحكومة البرتغالية فانني اناشد جميع الدول الممثلة هنا ان تقدم كل جهد ممكن لايجاد حلول لهذه المشكلة التي تترك اثرا حاسما على مشاكل اخرى تواجه الانسانية اليوم . ويجب ألا يغيب عن بالنا ان عوامل الامن الاساسية للدول الصغرى ليست هي دائما العوامل التي تطرحها الدول الكبرى .

انني اعتقد ان الحالات التي تسبب اكبر قدر من المعاناة للانسانية ترجع اساسا لاحد امرين : اما ان البشر محرومون من ممارسة فعلية لحقوقهم المشروعة ، واما انهم يجدون انفسهم في موقف لا يستطيعون فيه تحقيق حاجاتهم الاساسية .

وفيما يتعلق بالحالة الاولى ، يجب ايجاد الحل للدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها ، كما يؤكد وجود الحالة الثانية الحاجة الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، ولهذا ينبغي ان تكون المهمتان الاساسيتان للامم المتحدة في مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار هما ، حماية حقوق الانسان ، وانشاء نظام اقتصادى جديد في العالم .

وبالطبع تجب الاشارة الى ان هذين الهدفين قد وردا في الميثاق وان الامم المتحدة قد تابعتهما طوال سنوات وجودها . ويمكن التغيير الاساسي الذي نعتقد انه قد حدث في وجود ظروف مواتية اكثر الان ، وان هناك الان شعورا اكبر بمدى اللاحاق فيما يتعلق بتحقيق هذين الهدفين .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان فان كفاءة اعمال الامم المتحدة كان يحدوها وجود شكوك عرقلت التعاون الدولي في هذا الميدان ، بيد اننا نعتبر ان الصعوبات ، التي لا مفر منها ، لا تستطيع بحال ان تعتبر عذرا للرضا او السلبية .

ولضمان تحقيق الحماية الكاملة لحقوق الانسان ، وانشاء نظام اقتصادى جديد ، فان هذين هما التحديان اللذان يواجهان الانسانية اليوم . وهذان الجانبان يعتبران متصلان لا يمكن الفصل بينهما .

والبرتغال مهتمة جدا بحماية حقوق الانسان ومهتمة في ان تصبح طرفا في مجموعة من الصكوك الدولية الرامية الى الدفاع عن تلك الحقوق ، وانني اشير هنا الى الاتفاقية الأوروبية الخاصة بحقوق الانسان والى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

وقد اتاحت لي الفرصة منذ عام ان اؤكد ان البرتغال تعلق اهمية خاصة لحماية حقوق الانسان . وفي هذا الصدد فان دستورنا يتضمن نصوصا واضحة وملزمة بالنسبة لحماية حقوق الانسان .

وانني اود عند التحدث عن حقوق الانسان ان اؤكد اهمية حماية حقوق الانسان للعمال المهاجرين وتتحمل المنظمات الدولية في هذا الصدد مسؤوليات خاصة ، واننا نستكشف كفاءة الامكانيات القائمة في هذا الميدان وتريد ان تتوصل مع البلدان الاخرى الى افضل الحلول لهذه المشكلة .

وبنفس الطريقة فان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يثير مشاكل محددة تستلزم اجراء تغيير في الهياكل التي كنا نعتقد تقليديا انها من المسائل الداخلية لكل دولة . وللاضطلاع بتعديل هذه الهياكل فمن الضرورى الا يغيب عن بالنا ان العام قد اصبح اكثر تكافلا . وان مصير انسان يتصل بدرجة متزايدة بمصائر الآخرين ، وانه يجب التوسع باطراد في مجالات التعاون الدولي .

وما من شك ان الحوار بين الشمال والجنوب قد تكثف في السنوات الماضية وقد تمت محاولة وضع صيغ مؤسسية مختلفة لتحقيق التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة .

ومن بين الامثلة الصارخة في هذا الصدد ، مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي الذى انتهى في باريس في حزيران / يونيه الماضى وماتزال من الاهمية بمكان تلك النتيجة التي توصل اليها وهي ان الحوار لا بد ان يستمر في المحافل المناسبة ، ولا يشك احد ان الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة تعد من هذه المحافل ان لم تكن المحفل الرئيسي .

ولذلك فان على الامم المتحدة ان تعد ترتيبات مؤسسية كافية لمواجهة هذه المهام . فالعشوائية في الميدان الاقتصادى لم تعد امرا مقبولا بعد الآن .

وفي هذا الصدد ، فان العمل الذى يحدث في اطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بقانون البحار ، ونظام جديد للمحيطات يستحق اهتماما خاصا .

وتواصل البرتغال الاهتمام بالاشتراك في مؤتمر قانون البحار ، والاهتمام بالتطورات الجديدة الخاصة بانشاء نظام جديد للمحيطات بما يوضع في الاعتبار الحاجات الأساسية للمجتمع العالمى ، ثم روح النظام الاقتصادى الجديد .

واننا نلاحظ بارتياح التقدم الذى تحقق مع الدورة السادسة واننا مانزال متخوفين بشأن الصعوبات التي ماتزال قائمة في بعض المجالات وهي الصعوبات التي يجب التغلب عليها بروح التسوية كيما يتسنى التوصل الى نص يضم اتفاقا عاما في الرأى ويمثل توازنا مقبولا بين المواقف المختلفة والمصالح المعرضة للخطر .

اننا نعتقد ان من الأمور البالغة الاهمية ان يتم في المستقبل القريب اقرار الاتفاقية التسييدون فيها قانون البحار الجديد ليس فقط لانها تمثل اسهاما هاما في اطار الامم المتحدة لتحقيق السلم والتفاهم المتبادل بل ايضا لانها ستوفر للدول الساحلية الصغيرة ضمانات بشأن احترام حقوقها ولا سيما فيما يتعلق باستخدام مواردها .

ومن ناحية اخرى ، فان الاتفاقية ، سوف تقدم ضمانات للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وتحمي مصالحها باعتبارها قوى بحرية ، وتضمن امن الاستثمارات الكبيرة الضرورية لاستغلال قاع البحر وسطح المحيط . ومع ذلك ، لا يكفي ان نضع نظاما قانونيا جديدا للمحيطات دون التأكد في نفس الوقت من الظروف المؤسسية التي سوف تسهل تطبيق هذا النظام ، ودون الاسهام الضرورى في التعاون الدولي .

واذا كان حقيقيا ان الاجهزة - التي تعتبر جزءا من منظومة الامم المتحدة والتي تلعب دورا هاما في شؤون المحيط - قد لعبت دورا هاما في هذه المنطقة ، فانه حقيقي ايضا انها لم تكن دائما قادرة على تلبية الاحتياجات الجديدة والتغييرات والمشاكل النابعة من التكنولوجيا الجديدة . وفي رأينا ان هذه الفجوة بين المؤسسات والمهام تتطلب انتباها كبيرا من المنظمات الاعلى في الامم المتحدة . ان التعديلات والتحسينات بعضها ينظر فعلا في الاجهزة المتخصصة ، وبعضها الاخر يحتاج الى خلق آلية جديدة للتعاون . كل هذا لا بد ان يتكامل على نحو رشيد وكفء لتلبية الاحتياجات الجديدة للمجتمع الدولي . ولا بد من اعطاء الاولوية لزيادة المعونة - من بين اشياء اخرى - التي تقدم للبلدان الاعضاء التي تحتاج الى مساعدة دولية ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، ومن ثم يتم تسهيل تطبيق النظام الجديد للمحيط مع تأمين تحقيق مزايا أعظم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك فاننا نعتقد انه بمجرد ان يدخل المؤتمر مرحلته النهائية فانه يحسن بالجمعية العامة أن تأخذ في اعتبارها هذا الموضوع الهام .

ان حكومتي وهي تريد ان تسهم - في حدود امكانياتها - في التعاون الدولي ، قد اتخذت المبادرة بتقديم لشبونة كمقر ممكن لواحد من الاجهزة التي يحتمل ان تنشأ كنتيجة لمؤتمر قانون البحار ، واقصد بذلك المحكمة التي ستطبق قانون البحار . ونحن نأمل شاكرين ان يؤخذ هذا العرض في اعتبار الدول الأعضاء .

وشمة دور هام جدا للأمم المتحدة ، أود ان ادلى بشأنه بكلمات قليلة ، وهو يتعلق بالتعاون في الامور التي تهم الشؤون الداخلية للدول ، ولكنها بطبيعتها تتخطى حدود الدولة . وقد واجهت دولتي اليوم موقفا من هذا النوع ، وأنا اود ان اتحدث عنه .

فمن المعروف جيدا ان تصفية الاستعمار في الاقاليم التي كانت في عام ١٩٧٤ تحت الادارة البرتغالية قد ادت الى وصول مئات الالاف من الاشخاص الى البرتغال . وهو عدد مثير للمخاوف اذا اخذنا في اعتبارنا حجم السكان العادى في البلاد . وربما يكون من المناسب ان نذكر وأن نحلل بعض جوانب هذا الحدث .

أولا - ان تدفق هؤلاء الاشخاص كان نتيجة مباشرة لتصفية الاستعمار الذى تم بدقة ، تمشيا مع اهداف الامم المتحدة وفي اطار الميثاق وقرارات الجمعية العامة ، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بعد ثورة ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

ثانيا - ان الافراد المعنيين جاءوا من مناطق مختلفة من العالم ومن جنسيات مختلفة .

ثالثا - وعلى الرغم من وعي البرتغال بالمشاكل التي يمكن ان تنتج عن ذلك ، فقد قررت ان تكون الوسائل العاجلة جدا والفعالة لمواجهة الموقف هي السماح لهؤلاء الافراد بالدخول الى البلاد دون وضع اية عراقيل أو حواجز تحول دون دخولهم* .

رابعا - ان المجتمع الدولي ، ان يعي الطبيعة الخاصة لهذه الظاهرة ، ويهتم كذلك باعطاء هؤلاء الناس امكانية التحرك الى اى اقليم وفقا لاختيارهم فقد ساهم ماليا في نقلهم بل وساهم ايضا في بعض تكاليف توطيئهم .

ويجب ان نستخلص مما ذكرته توا انه على الرغم من اننا نهتم بظاهرة تحدث داخل حدود دولة ، فان الامر في الحقيقة يهيم المجتمع الدولي كله . والبرتغال باعتبارها المقصد العاجل جدا والملائم ، لم تتردد في السماح لكل اولئك الذين طلبوا الدخول اليها ، ولم تضع اية عقبات او شروط استغلالية . وفيما يتعلق بالنفقات اللاحقة فانه لا يبدو من العدالة ان تتحمل البرتغال وحدها عبء تمويل مهمة يجب ان تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي ، وخاصة عندما نضع في اعتبارنا حجم هذه التكاليف والموارد المحدودة التي نملكها . ان مثل هذا الحل يفرض تضحيات جسيمة على الشعب البرتغالي .

ان المجتمع الدولي - وبصفة خاصة بعض اجهزة الامم المتحدة - قدم لنا فعلا بعض المساعدة

* عاد الرئيس الى تولى الرئاسة .

في هذا الميدان . ولسوء الحظ فان العبء المالي الذى مازلنا نتحمله يبدوانه يفوق مقدرتنا .
ولذلك فمن المحتمل - مستقبلا - ان ندخل في اتفاقات وتعاون مع بلدان اخرى لها صلة بالمهاجرين
المعنيين . ونحن نناشد المجتمع الدولي من اجل مشاركة اكبر في حل هذه المشكلة .
ولا يفوتني في هذا الشأن ان اذكر الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين البرتغال وانغولا
فيما يتعلق بعودة مواطني انغولا اليها . وقد تم ذلك بالمساعدة المحدودة التي قدمت من المفوض
السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاشخاص الذين طردوا من موزامبيق .
وفي العام الماضي ، اتحت لي الفرصة كي اشير الى دور الامم المتحدة والى جهاز صنع
القرارات فيها ، وقد اشرت الى بعض اوجه الضعف الكامنة في هذا الجهاز . ان المجال الواسع
للعمل الذى تحدثت عنه توا بالنسبة للامم المتحدة يبدوانه يتطلب اهتماما اعظم بهذه المسألة . ولذلك
يبدو انه من المناسب ان نفكر في هذا الموضوع مرة اخرى .
ان اجهزة الامم المتحدة المختلفة ، عندما تتخذ قرارات بشأن الامور المعروضة عليها ،
يجب - الى ابعد حد ممكن - ان تفسر تفسيراً صادقا مصالح المجتمع الدولي . ولكن اتخاذ قرار
يعبر عن هذه المصالح لا ينتج تلقائيا من استخدام صيغة معينة او من جهاز معين . لذا فمن
الضروري - في المراحل المختلفة وتعبيرا عن ارادة الامم المتحدة - ان يكون هناك وعي بأن هذه
الاجهزة تمثل المجتمع الدولي . ولهذا السبب الهام ، لا بد لها الا تتخذ كلية مواقف تقديرية
والا تدافع - على وجه الحصر - عن مصالحها الخاصة في الموضوع محل المناقشة .
ومن الجلي ان محاولة تحقيق هذا الهدف تتوقف على تحسين المنظومة ككل ، وعلى قبول قواعد
معينة للإدارة تتعلق بتحديد المواقف في الامم المتحدة . ولكن العنصر الرئيسي يبدوانه يكمن في
الارادة السياسية للدول لكي ترى ان قرارات الامم المتحدة تعكس حقيقة مصالح المجتمع الدولي .
وتأكيدا لهذا فان مبدأ المساواة بين الدول يجب ان يجد اقصى تعبير عنه داخل الامم المتحدة
ويمثل هذا فقط يمكن لكل المبادئ العالمية الأخرى ، التي انشئت من اجلها المنظمة ، ان تتمتع
بالاعتراف الكامل والتنفيذ .

السيد نوغييس (باراغواي) (الكلمة بالاسبانية) : مرة أخرى ، يشرفني أن أتحدث أمام هذه الجمعية العظيمة ، لأوضح في ايجاز وجهة نظر حكومة بلادي فيما يتعلق بالنقاط العديدة المدرجة في جدول الأعمال . انني بصفة خاصة ، أود أن أحيي السيد لزار موحسوف الدبلوماسي العظيم ، الذي يرأس هذه الجمعية ، وأتمنى له النجاح في أداء مهمته العظيمة والصعبة ، ونحن جميعا نعلم ما يتمتع به من مزايا ومقدرة .

وأود أن أعبر ، أيضا ، للأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، عن امتناننا ورضانا التام لما يقوم به من عمل لخدمة المجتمع الدولي .

وفي بداية بياني يسعدني أن أحيي الدول التي انضمت الى المنظومة ، راجيا أن تجد هنا طريقا مفتوحا صوب الازدهار والرفاهية .

ان قراءة الصحف اليومية عودتنا على سماع كلمة " الانفراج " ، كما لو كانت كلمة سحرية تشكل منطلقا لعهد جديد في العلاقات الدولية والتوازن بين القوى العالمية . وما يشغل مجتمعاتنا الآن أن هناك مواقف تهدد المدنية . انني لا أشير فقط الى المناطق التي تشكل بؤر خطر بالنسبة للأمن والسلم ، بل أشير أيضا الى ذلك الازدهار السري الذي يتخفى تحت ستار المثل العليا ويمارس بطريقة رهيبية ، بحيث نرى اضطهاد المواطنين واختفاء الحريات واخضاع الشعوب .

ان أكثر من رئيس دولة من دول امريكا اللاتينية قد أوضح من فوق هذه المنصة الحالية الخطيرة التي يعاني منها العالم ، بينما نرى ممثلي الدول العظمى ، التي تمسك بين يديها بزمام السلطة والسيطرة ، وهم يؤكدون انتهاء عهد " الحرب الباردة " وبداية عهد " الانفراج " ، هذا الانفراج الركيك ، بيد أن الشعوب تعرف الازدهار والتخريب الذي تمارسه من الخارج دول قوية تسيطر على غيرها من الدول وتؤثر على كثير من مناطق العالم بما في ذلك بعض مناطق امريكا اللاتينية .

ان باراغواي التي تمارس عهدا من السلم والأمن والهدوء والنظام الذي لم يسبق له مثيل في تاريخها السياسي المضطرب ، لمعنية بالتمزق الذي يصيب الضمير العالمي .

ان باراغواي وهي احدى الدول التي لا تشارك في اتخاذ القرارات التي تفرض السلطة والسيطرة ، لتؤمن تماما بالمثل العليا ، وبالقيم الأخلاقية التي تيسر الحياة في اطار من التعايش السلمي الدولي المنسق والمنظم والمتحضر .

ان بلادى لتأمل كل الأمل في المهمة التاريخية التي أوكلت الى الأمم المتحدة التي تعتبر الطريق الدائم للبحث عن مزيد من احتمالات التفاؤل للجنس البشرى المتعطش الى الرخاء والسلام . ومن هنا فاننا ننظر بقلق الى ما يظهر من تهديدات للسلم والأمن الدوليين . لقد أنجزت التكنولوجيا الكثير لتسهيل الحياة البشرية ، كما حولت أيضا العالم بأسره الى قرية عالمية مليئة بالشكوك حيث ينظر كل فرد فيها الى جاره باحتراس وحذر ، وكذلك فانها تشكل أيضا ميدانا للاحتكاك . وتثور مخاوفنا عندما نرى أن مصادر الاحتكاك ما زالت قائمة لأسباب " لا أود أن أذكرها هنا " خارج نطاق الأمم المتحدة ، وأجهزتها المنبثقة عنها ، والتي يضمن ميثاقها حـكم العقل والقانون .

ان باراغواي ليأمل في أن نجعل العقل والرشد يسيطران . انني لأذكر الحرب الأهلية في لبنان ، والحالة في قبرص ، وحرب الشرق الأوسط التي لا تنتهي ، وكل المشاكل التي نراها في القارة الافريقية . كما أفكر في العديد من المشاكل ، التي تعوق الرغبة المشروعة في مواثمة الواقع للمثل العليا .

ان باراغواي يؤيد دائما الاجراءات التي يقرها المجتمع الدولي لمجابهة الارهاب . وعلينا أن نذكر أن الدفاع عن حقوق الانسان ، مبدأ يجب أن يطبق في كل مكان ، وأن يتمتع به الذين يعانون من الارهاب .

ان هذه الرغبة الكريمة في الدفاع عن الحقوق الأساسية للانسان ، تلك الرغبة التي تشارك فيها بلادى وتحترمها ، لهي المعيار الحقيقي في مختلف الهيئات المنبثقة عن الأمم المتحدة ، وينبغي ألا نطبق معيارا غير موضوعي . ان هناك أرقام تبين ما هناك من قتل جماعي يحدث في كثير من الأماكن ، ويجب علينا أن ندافع عن حق تقرير المصير .

ان باراغواي يتخذ ، وسوف يستمر في اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتأكيد هذا المبدأ المشار اليه في اطار القانون دفاعا عن تقاليد العريقة وعن طريقه الديمقراطي المستقل في الحياة . ان الديمقراطية في بلادى لا تسمح بأى نوع من التمييز العنصرى ، ولا يوجد في بلادى أى فارق بين الطبقات ، ولا نستعبد أحدا ، ولا نسمح بالاستعباد من الخارج .

ان باراغواي لن يبتعد عن تلك القيم ، والا لما كان هناك أى معنى للحياة في بلادنا ، ولما أمكن لنا أن نتوارثها عبر التاريخ ، ونحن نكافح يوميا من أجل تلك الحياة .

ان أهم الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، موضوع نزع السلاح ، وسوف تعقد في عام ١٩٧٨ دورة استثنائية للجمعية العامة ، لدراسة هذا الموضوع . ان هناك مبالغ طائلة تنفق على التسليح ، ليس فحسب من قبل الدول العظمى التي هي في سباق للتسلح ، ولكن أيضا من قبل العديد من الدول الأخرى ، مما يؤدي الى القلق والتشكك والى خطر كبير .

وفي نفس الوقت ، ومن ناحية أخرى فان الحالة الاقتصادية للدول النامية تتدهور طبقا لهذا الاتجاه في عالم ينبغي أن تسود فيه الرفاهية والتقدم وكفاح دائم من أجل السلام .

ان الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، التي انتهت منذ وقت قريب في هذه المدينة ، لم تسمح لدول غير ساحلية مثل باراغواي بالحصول على مطالبها الشرعية ولا على ما تبغيه من أحكام في الاتفاقية الدولية المقبلة .

ان باراغواي يؤمن كل الايمان بأن للدول غير الساحلية الحق في الوصول الى ثروات أعالي البحار ، ويجب أن نجد حلا لتلك المشكلة الخاصة بهذه الثروة البحرية المشتركة بين البشر .

ان حكومة بلادي ترغب في أن تركز على ما قامت به المنظمة من عمل عظيم ، حيث عقدت مثل هذه الاجتماعات الهامة الخاصة بالبيئة كمؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي عقد في مارديل بلاتنا ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتصحر . ان استخدام التقنيات المعقدة ، يتطلب أن تجتمع الدول لدراسة كل هذه المشاكل الخاصة بالثروات الطبيعية ، تلك الثروات التي ترتبها بها البيئة ، وما ينجم عن ذلك بالنسبة للجنس البشري ، ان أن كثيرا من المخاطر تهدد البشرية ، وان العالم أجمع لهو وطن لهذا الجنس البشري .

انه لمن دواعي الرضا بالنسبة لحكومة باراغواي ، ما قامت به الأمم المتحدة في بلادي عن طريق برنامج الأمم المتحدة للانماء ، ونحن نشكر الدول التي اشتركت في تنفيذ هذا البرنامج ، حيث أمدتنا بالمعونة التقنية والفنية ، وحيث أسهمت بصدق في تطوير تنمية باراغواي .

ان دولة مثل باراغواى تهتم ايضا بالصعوبات المتزايدة التي رغم كل الجهود التي تبذل داخل وخارج هذه المنظمة ، تجعل من الصعب اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تستطيع البلدان المصدرة للمواد الخام من خلاله ان تجد طريقا مشجعا لتعزيز تقدمها ورفاهية شعوبها . ان حكومة بلادى تبذل جهودها في سبيل تقدم متناسق لبلادنا ولزيادة صادراتنا على وجه العموم ، ولكن هناك بعض العوامل الخارجة عن نطاق بلادنا تعوق جهودنا هذه . هناك المشكلة المعروفة جيدا والخاصة بالاسعار المنخفضة للمواد الخام في الاسواق العالمية . كما توجد ايضا الصعوبات والعوائق التي خلقتها الدول الصناعية بالنسبة للاسعار التي تفرض على صادراتنا . ان هذا ينطبق على اللحوم التي تصدرها باراغواى ، ولعدة اعوام لم تزد اسواقنا التقليدية في مجموعة الدول الاوروبية .

ان باراغواى تهتم ايضا بموضوع آخر اثير في عدد من الاجتماعات الدولية ، والذي يعتبر مشكلة اساسية داخل منظومة الأمم المتحدة . لقد كانت هناك اشارة الى الرغبة في تخفيض المساعدات التقنية والمالية الى تلك الدول التي بدأت تنطلق اقتصاديا ، وذلك حتى يمكن مساعدة الدول الاقل حظا من النمو اقتصاديا ، وهذا سيخلق مستوى من الدول المحرومة من المعونة التي هي في امس الحاجة اليها . وفي ضوء الآراء المطروحة يتوقع المرء ان الدول التي سيتضمنها هذا الامر ستكون من الناحية العملية كل دول امريكا اللاتينية .

هناك امر اخر يجب ان نشدد عليه اليوم يقلق بال حكومة بلادى وهو ان بلاد مجموعة امريكا اللاتينية غير ممثلة في الوظائف الكبرى في منظومة الامم المتحدة ، وفي الوكالات المتخصصة لها . فهناك احصائية توضح أن هناك ٢٦ وظيفة كبرى في الامم المتحدة ، لا يمثلنا فيها أحد . وهذا يتعارض مع مبدأ التمثيل الجغرافي على اساس النسبية .

ومنذ ثلاثة اسابيع وقعت معاهدات جديدة في واشنطن خاصة بقناة بنما . ان هذا العمل جرى في حضور رئيسين أو ممثلين لبلادنا مما يدل على ايماننا المشترك ، وعلى تماثل آمالنا . واننا نرحب بالحقيقة ان حوار شمرا طغى على مواجهة عقيمة .

وختاماً اتمنى لهذه الجمعية النجاح في أعمالها حتى تضمن لنا ولأولادنا واحفادنا التوصل الى عام اكثر عدالة ، واكثر انسانية ، استجابة لما ترغب فيه الانسانية جمعاء حتى تتطور وتتقدم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مثلي كمبوتشيا الديمقراطية وجزر القمر قد طلبا السماح لهما بالكلام ممارسة لحق الرد . ولعلكم تذكرون أنه في الجلسة العامة الخامسة قررت الجمعية العامة ان ممارسة هذا الحق ستقتصر على عشر دقائق . ونظرا لاننا قد تأخرنا اليوم ، فاني اشق ان المتكلمين سوف يستجيبان لهذا الطلب وانهما سيتعاونان معنا في هذا الاطار . وأدعو للكلام مثل كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد ثيون براسيخ (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد وزير خارجية حكومة فرنسا وجه هذا الصباح اتهامات خطيرة الى كمبوتشيا الديمقراطية والى شعب بلادي . واننا نحفظ بحق العودة للرد على هذه الاتهامات التي ليس لها أي اساس . ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية ينتهز هذه الفرصة ليعلم الجمعية العامة للأمم المتحدة ما هي نيات الحكومة الفرنسية ومناوراتها الخبيثة تجاه حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها .

وبادئ ذي بدء أوضح أن شعب كمبوتشيا قد عانى لمدة قرن من الزمن من نير الاستعمار الفرنسي مثل غيره من شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية ، وهو يدرك تماما طبيعة الاستعمار الذي يتظاهر اليوم انه يدافع عن حقوق الانسان . الا انه أثناء المائة عام من الاحتلال الفرنسي فقد الكير من أبناء بلادي ارواحهم دفاعا عن الحريات الاساسية للانسان . وأثناء المائة عام المذكورة من الاستعمار الفرنسي مارس فيها الارهاب والقتل وسلب ثروات بلدي بما في ذلك كنوزها الاثرية التي لا تقدر بثمن . وأثناء هذه السيطرة الاستعمارية حارب شعب بلادي للحصول على استقلاله وحرية وكرامته . لقد أراد شعب بلادي ان ينسى هذا الماضي المظلم الأليم ، أملا أن يستخلص الاستعمار الفرنسي الدروس المستفادة من الماضي ، ولكن مع الأسف لم يجر الأمر على هذا النحو .

وفي ١٩ اذار/مارس ١٩٧٧ اشتركت الحكومة الفرنسية في الانقلاب الذي قام به لون نول . وأثناء الحرب الاستعمارية التي جرت نتيجة لذلك ، ساندت فرنسا عصاة الخونة وشاركت بذلك في تدمير بلادي وفي قتل الملايين من شعبنا . وبعد ان تحررنا في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٥ رحبت حكومة فرنسا بعصاة لون نول الخائنة ، وحتى اليوم فانها ، فرنسا ، تأوى هؤلاء الخونة في هيئات الحكومة محاولة تقويض جهود شعب كمبوتشيا في كفاحه من أجل تدمير وطنه في اطار

الاستقلال والديمقراطية . وهكذا فان الحكومة الفرنسية واصلت التدخل في شؤوننا الداخلية وذلك تحت ستار ما تسميه فرنسا بصداقتها لشعب خمير . انه مفهوم غريب للصداقة . ان شعب كمبوتشيا يعلم تمام ما هو عواقب ما يسمى بهذه الصداقة المزعومة التي ادت الى الخراب والدمار في كل مكان في بلادى ، ان شعب كمبوتشيا ما يزال يكن كل صداقة حقيقية للشعب الفرنسي الذي شاركه فسي كفاحه ضد الاستعمار والقهر الفرنسيين .

(السيد ثيون براسينغ ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

ثانيا ، أود أن أوضح حقيقة أنه منذ التحرير الكلي والنهائي الذي تحقق في ١٧ نيسان /
 ابريل ١٩٧٥ فقد بدأ الشعب يعمل بشجاعة لبناء كمبوتشيا المستقلة ، الموحدة ، المسالمة ،
 المحايدة ، غير المنحازة ، ذات سيادة في سلامتها الاقليمية في مجتمع تسوده السعادة والديمقراطية
 الحقيقية والعدالة حيث لا يوجد غني أو فقير وحيث لا توجد طبقات مستغلة ولا عرضة للاستغلال .
 أصبحنا في مجتمع يعيش فيه الجميع في وئام ويعمل الجميع لبناء بلادنا .
 ان المجتمع الذي يعيش فيه شعبنا الآن مجتمع تراعى فيه حقوق الانسان الأساسية
 الجوهرية . اننا نحيا في اطار من الشرف والكرامة ، ونتمتع بحياة مادية تتمشى مع تطورنا الجديد
 بعد أن كنا نعيش في ظل اقتصاد مجتمع مد مر على أيدي المستعمرين الامريكانيين الذين شنوا ضدنا
 حربا لأكثر من خمس سنوات .
 نحن أمة تتكون من ٨ مليون مواطن يعيشون في بلد يستطيع أن يعيل السكان الحاليين
 مرتين أو ثلاث مرات . وذلك بفضل سياستنا الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس التطلعات العميقة
 لشعبنا الذي يعمل لبناء هذا المجتمع الجديد . فشعبنا هو سيد نفسه ، وسيد مصير بلادنا .
 اننا نفخر لما حصلنا عليه من انتصار في ١٧ نيسان / ابريل سنة ١٩٧٥ ، فقد تحررنا تحررا كاملا
 من السيطرة الاستعمارية . انه ليشرفنا احساسنا بأننا حصلنا على كل هذا بأيدينا وبكفاحنا . ونحن
 نحيا اليوم بشرف وكرامة ، وكل واحد منا يفخر بحبه لبلده ان لكل منا الحق في أن يعمل أو أن
 يدرس . فنحن جميعا نعمل من أجل الارتقاء ببلادنا .
 وفي علاقاتنا مع الدول الأجنبية فان كلا من النية الحسنة ، والعزم الأكيد ، هي التي
 تحدد وكل خطوة من خطواتنا ، أي اننا نريد اقامة علاقاتنا مع كل الدول على أساس من الاحترام
 المتبادل للسيادة . ومن هنا فنحن نعارض بكل شدة أي تدخل في شؤوننا الداخلية .
 ان الخطاب الذي ألقاه ممثل حكومة فرنسا صباح اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
 أكد أن حكومة فرنسا ما تزال مرتبطة بسياساتها الاستعمارية ضد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها
 لقد أكد هذا الخطاب مرة أخرى على أن حكومته ما تزال تساند وتساعد طفمة لون نول الخائنة
 التي تعمل ضد حكومتنا ، وهذا يوضح أن حكومة فرنسا تعمل ضد كمبوتشيا الديمقراطية . وفي
 الحقيقة فان هذا الموقف من حكومة فرنسا يصور غضبها ضد شعبنا الذي انتصر والذي سيطر مرة أخرى

(السيد ثيون براسيخ ،
كـمبوتشيا الديمقراطية)

على مصير البلاد ، وسيطر على الثروات الوطنية التي استغلها الاستعمار الفرنسي لمدة مائة عام .
لقد حصلنا مرة أخرى على شرفنا وكرامتنا بعد أن عشنا مائة سنة تحت الاستعمار الفرنسي .
ان موقف حكومة فرنسا ليس الا صدى لما تشعر به من مرارة ازاء فشلها ، ومن هنا فهمي
توجه الاتهامات الباطلة ضد كمبوتشيا وشعبها .

لست في حاجة لأن أؤكد مرة أخرى اننا تحملنا كل هذه التضحيات حتى نسيطر على
مصيرنا ، وعلى استقلال بلادنا ، ولنستعيد شخصيتنا الوطنية . ان شعب كمبوتشيا لن يقبل على
الاطلاق أية محاولة لعودة الاستعمار الفرنسي الجديد الى بلاده وسوف نعارض أى تدخل في
شؤوننا الداخلية .

ان شعب كمبوتشيا الديمقراطية وحكومته سوف يستمران في جهودهما دفاعا عن الثروة
الكمبوتشية ، وسنعمل على دعم حريتنا واستقلالنا معتمدين في ذلك على قوتنا الذاتية .

السيد عبدالله (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، عند القاء

بياني أمام الجمعية العامة سوف انتهز هذه الفرصة كي أهنتكم بانتخابكم لهذا المنصب ، كما
سأتحدث عن الطبيعة المتميزة لعلاقات بلادى مع بلادكم . الا أنني في اللحظات الحالية سوف
اقتصر على استعمالى لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها السيد وزير خارجية فرنسا فيما
يتعلق ببلادى .

وأود أن أذكر هنا بأن التصويت الذى أشار اليه في خطابه ، والذي أجرى في اقليم
مايوت قد حدث مشكلا خرقا صارخا لمبادئ ميثاق منظمنا والقرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار التي
وافقت عليها الجمعية العامة وخصوصا ما يتعلق منها بمسألة جزيرة مايوت القمرية .

ان التصويت الوحيد الذى يعترف به المجتمع الدولي هو ما حدث في ٢٢ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٧٤ وهو الاستفتاء العام الذى حدث حينذاك والذي أسفر عن نسبة تزيد على ٩٥ في
المائة من المؤيدين للاستقلال في اطار الوحدة السياسية والسلامة الاقليمية لجزر القمر . وفي
البيان نفسه أشار وزير خارجية فرنسا الى بعض أوجه سوء الفهم . أنني أرى انه لن يكون هناك أى
مجال لسوء الفهم سواء على صعيد حكومة جزر القمر أو على صعيد شعبها ، أو على صعيد
الهيئات الدولية . ان الوحدة في جزر القمر نتيجة طبيعية لتاريخ شعبها فيما يتعلق بثقافته ولغته
ودينه الاسلامي .

ان فرنسا منذ سنة ١٨٨٩ وحتى ذلك الاستفتاء الذى جرى في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وتمشيا مع حقائق الواقع كان لابد لفرنسا من أن تعترف بهذا الأمر تمشيا مع الحقائق ، وكان يتعين عليها أن تعترف بالوحدة الأساسية لجزر القمر . وأود أن أقول ان ما ذكره وزير خارجية فرنسا لا يسهم بأية صورة ايجابية فيما يتعلق بحل مشكلة جزيرة مايوت القمرية . ومع ذلك ، ورغم هذا الموقف السلبي ، فان حكومة بلادى على استعداد لدراسة أية مبادرة من أية جهة يمكن عن طريقها تحقيق تسوية عادلة ومنصفة لهذه المشكلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٠